كلية دار العلوم

كتاب

المؤتمر الدولي التاسع لقسم النحو والصرف والعروض

بعنوان : ابن الحاجب وأثره في الدراسات الإنسانية

يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٥ ، ٢٦ مارس ٢٠١٤م

بكلية دار العلوم

برعاية

أ. د جابر جاد نصار

رئيس جامعة القاهرة

مقرر المؤتمر

أ. د محمد عبد المجيد الطويل

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

رئيس المؤتمر

أ.د محمد صالح توفيق

عميد كلية دار العلوم

كتاب برنامج

المؤتمر الدولي التاسع لقسم النحو والصرف والعروض

بعنوان : ابن الحاجب وأثره في الدراسات الإنسانية

يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٥ ، ٢٦ مارس ٢٠١٤ م

بكلية دار العلوم

برعاية

أ . د جابر جاد نصار

رئيس جامعة القاهرة

مقرر المؤتمر

أ . د محمد عبد المجيد الطويل

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

رئيس المؤتمر

أ . د محمد صالح توفيق

عميد كلية دار العلوم

حصر ابن الحاجب الأسماء المؤنثة في قصيدته الموشحة
مقاربة بين عُرْفِ اللغة ومحاولة حَوْسَبَتِه

د.خالد بن سليمان الكندي(*)

توطئة للتعريف بابن الحاجب:

هو العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الدويني الأصل الإسنائي المولد، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه، وُلِدَ بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بإسنا من الصعيد، كان أبوه جنديًّا حاجبًا للأمير عز الدين الصلاحي. اشتغل أبو عمرو في صغره في القاهرة، وحفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، درّس النحو بجامع دمشق، صنف في النحو الكافية وشرحها، والوافية وشرحها، والأماليّ، والإيضاح في شرح المفصل، وفي التصريف: الشافية، وفي العروض قصيدة، ثم عاد إلى مصر ومعه الشيخ عزالدين بن عبدالسلام، ثم انتقل إلى الإسكندرية، وتوفي بها عام ستة وأربعين وستمائة[1].

المبحث الأول: التحقق من عنوان القصيدة الموشحة:

جعل المحقق طارق نجم عنوان قصيدة ابن الحاجب "القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية"، ولا نرى هذا العنوان صائبًا، وذلك للأسباب الآتية:

<u>السبب الأول:</u> أن ابن الحاجب لم يذكر في أبيات قصيدته أنه يتحدث عن الأسماء المؤنثة السماعية بل ذكر أنه يتحدث عن الأسماء المؤنثة بغير علامة تأنيث، وذلك في مطلع قصيدته إذ يقول:

نفسي الفِدا لسائلٍ وافاني بمسائلٍ فاحتْ كروضِ جِنانِ

(*)

[1] السيوطي. بغية الوعاة مج٢: ص١٣٤-١٣٥.

أسماءُ تأنيثٍ بغيرِ علامةٍ هي يا فتى في عُرْفِهم ضَرْبانِ[1]

السبب الثاني: أن صور الصفحات الأولى لنسخ المخطوطة الأربع التي عرضها المحقق نفسُه بعد مقدمة تحقيقه ودراسته لا تحمل العنوان الذي وضعه هو؛ بل جاءت على النحو الآتي:

١- نسخة الحرم المكي الشريف عنوانها "في الأسماء المؤنثة لابن الحاجب عليه الرحمة". وقد طُمِسَ منها بداية عنوانها[2].

٢- نسخة مكتبة فينّا -ورمزها (ي)- عنوانها "قصيدة لابن الحاجب موشحة بالأسماء المؤنثة"(٣).

٣- نسخة مكتبة فينا -ورمزها (ف)- عنوانها "هذه القصيدة لابن الحاجب موشحة بالأسماء المؤنثة"(٤).

٤- نسخة مكتبة الأسكوريال عنوانها "هذه قصيدة موشحة بالأسماء المؤنثة"[5].

السبب الثالث: أن عنوان المحقق لا يناسب السجع والإيقاع اللذين عَمَد إليهما ابن الحاجب في العنوان، ذلك لأن عنوان ابن الحاجب وهو (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة) نلحظ فيه أن فاصلته الأولى (القصيدة الموشحة) تقترب في إيقاعها من فاصلته الثانية (بالأسماء المؤنثة) من حيث الكَمّ. ثم إن وزن (الموشحة) مساو لوزن (المؤنثة). وهذان الأمران لا يتحققان في عنوان المحقق الطويل الذي هو (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية).

السبب الرابع: قال المحقق: ((ومدار بحث منظومة ابن الحاجب وأخواتها من المنظومات الأخرى[1] هي الكلمات التي خلت من علامات التأنيث وسُمِعَتْ عن

---

[1] البيتان الأول والثاني من القصيدة الموشحة. ص٦٩.

[2] انظر في ص٦٢ من الكتاب.

[3] انظر في ص٦٣ من الكتاب.

[4] انظر في ص٦٤ من الكتاب.

[5] انظر في ص٦٥ من الكتاب.

العرب مؤنثة))[٢]. فهو ينُصُّ على أن مصطلح المؤنث السماعي يعني ما خلا من علامات التأنيث ولم يجْرِ على قياس يضبطه بل مرجعه إلى السماع. وهو مصطلح غير دقيق رغم أنه مذكور عند بعض المتقدمين مثل أبي البقاء الكفوي في "الكليات" كما سنوضّح في المبحث التالي الذي سنعرض فيه ما قيل عن المؤنث في كتب بعض المصنفين المتقدمين الذين ألفوا في المذكر والمؤنث أو نظّروا لهما في بعض مباحثهم؛ لنخرج باستنتاجات وخلاصة في هذا الشأن، وهذا العرض سيسعفنا في نقاشنا عن مقاربة ابن الحاجب والإشكالات التي تعتور هذه المقاربة، كما يسعفنا في تجنب استعمال المصطلحات المشكلة في فهم أصناف المؤنث، ومِنْ ثَمّ نُقرِّر الأخذ بمصطلحات أخرى للوصول إلى رؤية أوضح للمؤنث.

المبحث الثاني: إشكالات أقسام المذكر والمؤنث وضبط حدود مصطلحاتهما:

إن الناظر نظرة عابرة إلى المؤنث في العربية من زوايا مختلفة يمكنه أن يضع مصطلحات متقابلة لأنواعه، ذلك لأنه لو نظر من زاوية المنطق الطبيعي لتأنيثه قسّمه إلى مؤنث حقيقي له فرج، ومؤنث مجازي ليس له فرج بل تواضع العرب على تأنيثه. ولو نظر إلى أنواع المؤنث من خلال قرينة التأنيث اللفظية قال إن هناك مؤنثًا لفظيًّا له قرينة تأنيث ومؤنثًا معنويًّا ليس له قرينة تأنيث. ولو نظر إلى أنواع المؤنث من حيث اطراد علة تأنيثه أو عدم اطرادها لوجد أن هناك مؤنثًا قياسيًّا تحكمه قاعدة تطرد في أمثلة بابه، وأن هناك مؤنثًا غير قياسي إذ لا تحكمه قاعدة.

ذلك هو منطق المتعجِّل في تصنيف أنواع المؤنث؛ لكن: هل حقيقة المؤنث في العربية تقتصر على هذه الأقسام؟ وهل يمكن الفصل بين هذه الأقسام أم إنها

---

[١] يعني منظومات إسحاق الفارابي وابن السيد والسيوطي، وقد ذكرها باقتضاب ص٦.

[٢] نفسه.

أسماءُ تأنيثٍ بغيرِ علامةٍ هي يا فتى في عُرْفِهم ضَرْبانِ[1]

السبب الثاني: أن صور الصفحات الأولى لنسخ المخطوطة الأربع التي عرضها المحقق نفسُه بعد مقدمة تحقيقه ودراسته لا تحمل العنوان الذي وضعه هو؛ بل جاءت على النحو الآتي:

١- نسخة الحرم المكي الشريف عنوانها "في الأسماء المؤنثة لابن الحاجب عليه الرحمة". وقد طُمِسَ منها بداية عنوانها[2].

٢- نسخة مكتبة فينّا -ورمزها (ي)- عنوانها "قصيدة لابن الحاجب موشحة بالأسماء المؤنثة"(٣).

٣- نسخة مكتبة فينا -ورمزها (ف)- عنوانها "هذه القصيدة لابن الحاجب موشحة بالأسماء المؤنثة"(٤).

٤- نسخة مكتبة الأسكوريال عنوانها "هذه قصيدة موشحة بالأسماء المؤنثة"[5].

السبب الثالث: أن عنوان المحقق لا يناسب السجع والإيقاع اللذين عَمَد إليهما ابن الحاجب في العنوان، ذلك لأن عنوان ابن الحاجب وهو (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة) نلحظ فيه أن فاصلته الأولى (القصيدة الموشحة) تقترب في إيقاعها من فاصلته الثانية (بالأسماء المؤنثة) من حيث الكَمّ. ثم إن وزن (الموشحة) مساو لوزن (المؤنثة). وهذان الأمران لا يتحققان في عنوان المحقق الطويل الذي هو (القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية).

السبب الرابع: قال المحقق: ((ومدار بحث منظومة ابن الحاجب وأخواتها من المنظومات الأخرى[1] هي الكلمات التي خلت من علامات التأنيث وسُمِعَتْ عن

---

[1] البيتان الأول والثاني من القصيدة الموشحة. ص٦٩.

[2] انظر في ص٦٢ من الكتاب.

[3] انظر في ص٦٣ من الكتاب.

[4] انظر في ص٦٤ من الكتاب.

[5] انظر في ص٦٥ من الكتاب.

متداخلة ؟ وهل كان العلماء المتقدمون متفقين على تلك الأقسام ومصطلحاتها ويدركون تلك الزوايا من النظر؟

إن الإجابة على تلك الأسئلة مهمة لأننا سنبني عليها اصطلاحاتنا وتحليلاتنا في المباحث القادمة، وقد اقتضت منا تلك الإجابةُ أن نتصفح مجموعة من المصادر التي اعتنت بالحديث عن المذكر والمؤنث، وأصنافهما، وخرجنا بعد ذلك التصفح بالاستنتاجات الآتية:

الاستنتاج الأول: أننا نفضل ترك مصطلح "علامات التأنيث" والأخذ بمصطلح "قرائن التأنيث" لنستطيع أن نضع تصورًا أوسع لما يمكن أن يَدُلَّنا على تأنيث أي لفظة، وعلى هذا الأساس نقول إن القرائن التي يُعْرَف بها المؤنث هي أربع قرائن:

١- قرينة لفظية توجد في الكلمة نفسها، وتأتي على الأشكال الآتية:

أ-أن ترد الكلمة على وزن مخصوص للمؤنث مثل وزن (فَعَالِ) كقولهم: رَقَّاشِ وحَذَامِ وقَطَامِ، فهي معدولة عن: راقشة وحاذمة وقاطمة[١].

ب- تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف نحو (طلحة) كما ذكر إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ) في "تدميث التذكير"، وقد سماها الفراء (ت٢٠٧هـ) هاء في كتابه "المذكر والمؤنث"[٢]، وكذلك أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) في "المذكر والمؤنث"[٣] وأبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في "الكليات"[٤] لأنهما يفرقان بينها وبين التاء التي في (أخت) و(بنت) ، واعتبرها أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) هاء تصير تاء عند اتصالها بما بعدها[٥].

---

[١] انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٢١٢-٢١٣.

[٢] انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥١.

[٣] انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٦.

[٤] انظر في: الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

[٥] انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤١.

ت- الألف المقصورة التي للتأنيث نحو (ليلى) كما سماها أبو حاتم السجستاني[١] وأبو البقاء الكفوي[٢]، ولكن الفراء سماها المَدّة الزائدة[٣]. وابن الأنباري سماها الألف المقصورة الممالة إلى الياء[٤]، واقتصر الجعبري على تسميتها المشهورة: الألف المقصورة[٥].

ث- الألف الممدودة التي للتأنيث نحو (حمراء) كما سماها أبو حاتم السجستاني[٦] وأبو البقاء الكفوي[٧]، ولكن الفراء سمّاها الياء[٨]. واقتصر[٩] ابن الأنباري والجعبري[١٠] على تسميتها التسميةَ المشهورة: الألف الممدودة.

ج- الألف والتاء الدالتان على جمع المؤنث كما ذكر ابن الأنباري[١١]، وعند أبي البقاء الكفوي تاء الجمع[١٢]. أما سيبويه (ت١٨٠هـ) فلا يفرق بين تاء التأنيث في المفرد والتاء التي في الجمع، يقول: ((وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة نحو: هذه طلحة ورحمة وبنت وأخت))[١٣].

ح- الكسرة في "أنتِ"(١٤).

---

(١) نفسه.

(٢) انظر في: الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

(٣) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥١..

(٤) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٦.

(٥) انظر في: الجعبري. تدميث التذكير. ص٤٤.

(٦) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤١.

(٧) الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

(٨) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥١.

(٩) ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٦.

(١٠) انظر في: الجعبري. تدميث التذكير. ص٤٤.

(١١) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٧.

(١٢) انظر في: الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

(١٣) سيبويه. الكتاب. ج٤ ص٢٣٦-٢٣٧.

(١٤) ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٧؛ الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

خ- النون في (أنتُنَّ) و(هُنَّ)[١].

د-الياء في (هذي)[٢].

٢- قرينة لفظية تُذْكَر في التركيب تعود على الاسم المؤنث، وهذه القرائن هي:

أ-عود الضمير المنفصل عليه[٣].

ب- الإشارة إليه[٤].

ت- وجود حال يعود عليه(٥).

ث- وجود نعت[٦].

ج- سقوط التاء في الأعداد التي من ثلاثة إلى عشرة[٧].

ح- إسناد خبر إليه(٨).

خ- إسناد فعل فيه ضمير متصل يعود على الاسم المؤنث[٩]. ومنه اتصال الفعل بالنون كما ذكر أبو حاتم السجستاني[١٠]، وهو يعني نون النسوة. وسمّاها ابن الأنباري النون التي اختلطت بالفعل، وأضاف ابن الأنباري الياء في (تضربِينَ) و(اضربي)[١١].

---

(١) أنفسهما.

(٢) ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٧؛ الجعبري. تدميث التذكير. ص٤٤؛ الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

(٣) الجعبري. تدميث التذكير. ص٣٨-٣٩.

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

(٩) نفسه.

(١٠) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤١.

(١١) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٧.

د-اتصال الفعل بالتاء كما ذكر أبو حاتم السجستاني[١]، وهو يعني تاء التأنيث في الفعل الماضي وتاء المضارعة، وأوضح ابن الأنباري فقال هي التاء في (قامت) و(تقعد)[٢].

ذ-الكسرة في الحرف المختلط بالفعل نحو (أحسنتِ) و(قُمْتِ)؛ لأنها كسرة ارتبطت بحرف اتصل بالفعل[٣].

وهذه القرائن التركيبية قد تكون لازمة أو جائزة، فاسم الجنس الجمعي يجوز أن يسند إليه خبر مؤنث مثل (النبق كبيرة) حملًا على الجماعة، أو يسند إليه خبر مذكر مراعاة للفظه فيقال (النبق كبير)، ويجوز في جمع العاقل الْمُكَسَّر (مثل الأنبياء) واسم الجمع (مثل القوم) أن يعاملا معاملة المذكر تارة ومعاملة المؤنث تارة أخرى[٤].

٣- قرينة يُدْرِكها المرءُ بالتجربة، ومثالها أن يوصف الاسم بصفة لا تنطبق إلا على جنس واحد كقولهم جارية خَوْد وحائض، فإن الخود والحائض وصفان للمؤنث فقط[٥].

٤- وقرينة يُدْرِكُها العقلُ بالتقدير أو القياس أو نحوهما، ومثالها أن يُحْمَل اللفظ على معنى آخر كقولهم (قالت الأعراب) أي: قالت جماعة الأعراب(٦).

٥- قرينة يصنعها النحوي مثل تصغير الكلمة لملاحظة إمكان وجود تاء التأنيث في مُصَغَّرِه للاستدلال على تأنيثه[٧]. قال الفراء: ((والكَبِد أنثى، وتصغيرها:

---

(١) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤١.

(٢) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص١٧٧.

(٣) نفسه.

(٤) انظر في: الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

(٥) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٩٦؛ ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٥٢، ١٣٠-١٣٧.

(٦) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٦٢ وما بعدها؛ ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٢٦٢ وما بعدها.

(٧) انظر في: الجعبري. تدميث التذكير. ص٣٨-٣٩؛ الكفوي. الكليات. ص٨٢٠.

كُبَيْدة، وتجمعها: ثلاث أكباد، والكثيرة: الْكُبُود))[1]. ولا حجة بالجمع لأن كثيرًا من الجموع تخالف مفردها في الجنس، ومنها المذكر المجازي[2] إذ يجمع جمع تكسير نحو قلم وأقلام. وعلى العموم فإن تصغير المؤنث قد لا يظهر معه تاء التأنيث، يقول السجستاني: ((وأما الاسم المؤنث الذي على ثلاثة أحرف لا علامة للتأنيث فيه فتصغيره بالهاء، تقول في دار: دُوَيْرة... إلا أحرُفًا يسيرة صُغِّرت بغير هاء على غير قياس، قالوا في قوس: قُوَيْس))[3]. ((ولا يُقَدَّر من جملة علامات التأنيث إلا التاء لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظًا وتقدر معنى؛ بخلاف الألف))[4].

فإذا لم تتحقق تلك القرائن السابقة المميزة المؤنثَ من المذكر بقي أمر التمييز متعلِّقًا بثقافة المتعلم، فقد يُدْرِك -مَثَلًا- أن الرَّخِل أنثى الْحَمَل، وأن العَنَاق أنثى الْجَدْي، وأن الأتان أنثى الحمار[5]، وقد لا يُدْرِك.

الاستنتاج الثاني: يتعلق بالمرجع أو المصدر الذي له دور في تذكير ألفاظ وتأنيث ألفاظ أخرى، فمن الملاحظ أن هناك ثلاثة مستويات يرجع إليها ذلك الأمر، وهي:

١- مستوى الحقيقة الطبيعية: وهذه تتساوى فيها جميع اللغات إذ يُعْرَّف المؤنث والمذكر الحقيقيان بما له فرج.

---

[1] الفراء. المذكر والمؤنث. ص٦٥.

[2] لأجل أننا ندرس موشحة ابن الحاجب، وندرس مسألة الحقيقة والمجاز في مبحث المذكر والمؤنث- أرى من المناسب أن نتحدث عن وجهة نظر ابن الحاجب حين تحفظ على "الفاعل مجازًا" في تعريف النحاة للفاعل، فقد رأى أن المجاز لابد أن يُنْقَل عن حقيقة، فإذا قلت (غضبَ البحرُ) فإنك تكون قد شبهت البحر بالمرء الذي يغضب، لكنك إذا قلت (مات زيدٌ) لم يكن حقيقة ولا مجازًا منقولًا عن حقيقة إذ لم يمت أحد من الخلق بذاته بل وقع حق عليهم الموت جميعًا. انظر في: أمالي ابن الحاجب. ج٢: ص٨٨٦. ونحن نقتصر في بحثنا هذا على نسبة مصطلح (المؤنث المجازي) و(المذكر المجازي) إلى المصادر التي ذكرتهما.

[3] انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٧٢.

[4] انظر في: الكفوي. الكليات. ص٨٢٠.

[5] انظر في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥٢-٥٥.

٢- مستوى العرف اللغوي: وهو تعارف أهل اللغة على تأنيث لفظة أو تذكيرها بغض النظر عن مطابقة جنسها للحقيقة الطبيعية، كاختيار العرب تأنيث لفظ طاولة. وفي هذا المستوى قد تختلف القبائل العربية ولهجاتها في جنس بعض الألفاظ. قال الفراء: ((والذراع أنثى، وقد ذكّر الذراع بعضُ بني عُكْل))[١].

٣- مستوى اختيار المتكلم: وهو أن يختار المتكلم تغيير جنس الكلمة اللغوي حاملًا إياها على معنى آخر يخالف جنسها؛ كأن يعامل لفظ (العَجَم) معاملة المؤنث حملًا له على معنى الجماعة.

ويمكننا أن نستنتج هذه المستويات من كلام أبي حاتم السجستاني حيث وضع بابًا عنوانه: "هذا بابٌ من العدد يُحْمَل الكلام فيه على اللفظ مرة وعلى المعنى والأصل مرة"، جاء فيه: ((قالوا: (هم ثلاثةُ أنفُسٍ)، المعنى: ثلاثةُ رجال، فحُمِل الكلام على المعنى. و(عندي نفْسٌ واحد)، أي:رجُل واحد))[٢]. وقال أيضًا: ((وتقول: (لعبدالله خمس من الإبل ذكور)، كذا تقول العرب: (خمس من الإبل وخمس من الشاء ذكور)، ولا تقول: خمسة؛ لأن الشاء أصلها التأنيث وإن وقعت على المذكر فقالوا: هذا شاة ذكر))[٣]. فالسجستاني يشير إلى معنى النفس الذي يختلف في ثلاثة مستويات:

-فالنفس في الحقيقة الطبيعية إذا عُنِي بها الإنسان فإنها تكون ذكرًا أو أنثى.

-والنفس في اللغة تُعَامل على أنها مؤنث.

-والنفس في عُرْفِ المتكلم يمكن أن تُحْمَل على التأنيث إذا قصد بها المتعارف عليه في اللغة، ويمكن أن يحملها على التذكير إذا قصد بها الإنسان الذكر. وهذا

---

(١) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٦٨.

(٢) السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٦٢ وما بعدها.

(٣) السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٦٤-٦٥.

المستوى يتردد في كتب اللغويين بمصطلح الحمل على المعنى الذي ذكره السجستاني.

الاستنتاج الثالث: هناك طريقتان لمعرفة الأوصاف التي تخص المؤنث ولا تقع في المذكر:

١- أن يدرك المرءُ بالتجربة أن هذا الوصف لمؤنث حقيقي وأنه لا يقع على المذكر، ومثاله حائض[١].

٢- أن يكون الوصف من الصيغ الصرفية التي تطرد للمؤنث، فقد تحدث السجستاني عن الأوزان المخصصة لجنس بعينه كوزن (فَعَالِ) للمؤنث نحو: رَقَّاشِ وحَذَّامِ وقَطَامِ، فهي معدولة عن: راقشة وحاذمة وقاطمة[٢].

الاستنتاج الرابع: وجود القياس والشذوذ في التذكير والتأنيث، ثم اجتهاد العلماء في تعليل الشاذ:

فالفراء[٣] وأبو حاتم السجستاني[٤] وابن الأنباري[٥] وصفا ما يطرد في التذكير أو التأنيث بأنه القياس[٦]، ومثاله وجود تاء التأنيث في الأوصاف للتفرقة بين المذكر

---

(١) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥٢؛ ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٥٢، ١٣٠-١٣٧.

(٢) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٢١٢-٢١٣.

(٣) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥٢.

(٤) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤٥.

(٥) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٥٥، ١٣٣-١٣٤.

(٦) ((القياس مصطلح متعدد الدلالة، وقد اختلف فيه النحاة المحدثون؛ لأن القدماء - كما يظهر -لم يجمعوا معانيه الاصطلاحية المتعددة في مبحث واحد... وإنما أذكر هنا باختصار أن استقراء النصوص التي ورد فيها مصطلح القياس يشير إلى أن له معنيين: -**المعنى الأول:** وهو الذي جاء في المتن ويقصد به: القاعدة التي وضعها النحاة بعد أن استقروا كلام العرب لكي تدل على حكم ينطبق على أمثلة مطردة في باب واحد، والقواعد والأقيسة نوعان: النوع الأول هو القواعد الغالبة التي ليس فوقها قواعد تخالفها، وتسمى هذه القواعد الأصول، وهي قد تخص بعض أبواب النحو أو نهتم بالقواعد الإجمالية التي ترسم العلاقة بين أدلة النحو المختلفة من سماع وقياس وإجماع وغيرها، والنوع الثاني هو القواعد الفرعية التي تُستثنى من القواعد الغالبة... -**المعنى الثاني:** وهو الحمل، وهو : أن يقوم المتكلم العربي أو

والمؤنث نحو قائم وقائمة. ووَصَفَ الفراء ما دونه بالمخالف مثل حائض للمؤنث؛ على حين سماه أبو حاتم السجستاني بالشاذ، وحاولا تفسير المخالف فذكر الفراء مثلًا أن الأوصاف التي تختص بالمؤنث لا تحتاج إلى قرينة تأنيث لفظية. وكان أكثر تعبير ابن الأنباري عما خالف القياس أن يقول ((وقد...)) على التقليل.

<u>الاستنتاج الخامس:</u> قرائن التأنيث اللفظية قد تخرج عن دلالة التأنيث:

إن جود قرينة لفظية من علامات التأنيث على لفظة لا يعني بالضرورة أن هذه اللفظة تدل على مؤنث، فقد ذكر الفراء ما يُفَرَّق بين جمعه ومفرده بالهاء مثل البقر والبقرة، وأن المفرد يقع على الذكر والأنثى، ووصفه بالقياس المطرد. وقال لا يُمْنَع أن يُجَرَّد المفرد من الهاء للفرق بينه وبين المذكر فيقال (رأيتُ حمامًا بجانب حمامة) إلا الحية فإنه لا يقال في ذَكَرها (حيّ)[1].

وقال أبو حاتم السجستاني: ((وأما الهاء فرُبّما دخلت في المذكر -دون أختَيْها- للمبالغة في مدح أو ذمّ نحو قولك وأنت تمدح: رجُلٌ علّامة ونسّابة وراوية وداهية. وفي الذمّ: رجُلٌ هِلْباجة وزُمَّيْلة وتِلْقامة))[2]. وقال: ((وألحقوا الهاء في الخليفة لغير التأنيث، ولا معنى له في التأنيث))[3]. وبيّن سبب جَعْل اللغويين الهاء علامة تأنيث رغم أنها تأتي لغير التأنيث: ((فإن قيل: فلِمَ سمّيتموها هاء التأنيث وقد يجيء لغير التأنيث؟ فالجواب أن التسمية على الغالب في الأكثر من الأشياء، كما قالوا للمطر:

النحوي بإخضاع مثال أو باب لحكم مثال آخر أو باب آخر؛ على أن تكون هناك علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد بين المحمول والمحمول عليه، وهذه العلاقة -أو الجامع- تسمى العلة)). (الكندي. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث. ص١٥).

[1] انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٦١.

[2] السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٣٧.

[3] نفسه. ص٣٨.

رحمة، وربما ضرّ، والماءِ: حياةُ كلِّ شيء، وربما قتل))[1]. ((وكذلك الألف المقصورة ربما لحقت لغير التأنيث نحو: مِعْزًى، يدلك على ذلك التنوين))[2]. وقد تُفَرِّق التاء بين المفرد والجمع: ((مثل التمر؛ لأن الواحدة: تمرة. والبُرّ والشعير والرُّطَب والزبيب؛ لأنك تقول: بُرّة وشَعِيرة ورُطَبة))[3].

وذكر ابن الأنباري أن بعض الأسماء التي فيها علامة التأنيث قد تقع على المذكر والمؤنث كنعامة وجرادة وبقرة وشاة، فإذا أزلت الهاء كان فارقًا بين الجمع والمفرد[4]. وذكر أن بعض الأسماء المؤنثة يخالف لفظها لفظ مذكرها فتستغني عن علامة التأنيث، نحو تيس (للذكر) وعَنْز (للأنثى)، وفرس (للذكر) وحِجْر (للأنثى)، ولكنهم قالوا (جمل وناقة) فأدخلوا الهاء على الناقة على جهة الاستيثاق؛ وربما بَنَوا الأنثى على لفظ الذكر فقالوا: شيخ وشيخة، وغلام وغلامة، ورجل ورجُلة[5].

وذهب الجعبري إلى أن تاء التأنيث في المؤنث المجازي والأدوات والحروف تدل على مجرد التأنيث اللفظي، وقد تسري هذه الحال على بعض ألفاظ المؤنث الحقيقي مثل فاطمة[6].

<u>الاستنتاج السادس:</u> التغليب يختلف حكمه:

ذكر السجستاني أن الدوابّ إذا اختلط ذكرها بأنثاها غَلَّبْتَ الذكر فَقُلْتَ: ثلاثة دواب، ولكنه حين تحدث عن الضأن قال إنها لو اختلط ذكرها بأنثاها جاز أن تُغَلِّب الذكور فتقول (ضِئِين)، أو تُغَلِّب الإناث فتقول (ضوائن)[7]. ونفهم من كلامه أن

---

(1) نفسه. ص٤٠.

(2) نفسه.

(3) نفسه. ص٨٢.

(4) انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٥٧-٦٣.

(5) نفسه. ص٥٥.

(6) انظر في: الجعبري. تدميث التذكير. ص٤٠-٤١، ٧٤.

(7) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص١٥٣-١٥٤.

مجتمع الحيوان يصح فيه تغليب الذكور أو الإناث، ولم يتطرق إلى التغليب في جنس العاقلين الذي نرى فيه الكفة مائلة إلى جانب الذكور حتى إن القرآن الكريم حين جمع بين تسعة أوصاف يشترك فيها الجنسان في قوله تعالى: {إِنَّ المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ والقانتين والقانتاتِ والصالحين والصالحاتِ...} غلّب الذكور في الأخير عندما أسند الخبر إلى الجنسين فقال في آخر الآية {أَعَدَّ اللهُ لهم مغفرةً وأجرًا عظيمًا}[1].

الاستنتاج السابع: أصناف ما يقع على المذكر والمؤنث أو يُخْتَلَفُ في جنسه- ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الألفاظ التي تبقى صالحة للجنسين على الإطلاق دون قيد، وهي تضم الحالات الآتية:

١- الأسماء الدالة على أجناس الكائنات وأصناف الحيوان مثل الإنسان والحيوان والبقرة؛ إذ تقول: هذا حيوان وهذه حيوان، وهذا إنسان وهذه إنسان، وهذا بقرة وهذه بقرة. ولعل بعض الكائنات خَفِيَ على الإنسان التمييز بين ذكرها وأنثاها كما هو شأن العقرب[2].

٢- الألفاظ الدالة على فرد من مجموعة مثل: أحد، وبعض(٣).

٣- الألفاظ الدالة على النظير كالْمِثْل والشِّبْه[4].

القسم الثاني: الألفاظ التي يُخْتَلَفُ في تحديد جنسها لسبب من الأسباب، وهي:

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٢) انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها. وكتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٢٥-٤٣٠، ٤٦٦-٤٦٩.

(٣) انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها.

(٤) نفسه.

١- الألفاظ الدالة على المشترك اللفظي، فبعض معانيها مذكر وبعضها مؤنث. مثل عين الماء (المؤنثة)، والعين الجاسوس (المذكر)[١]. فهذه يحكم فيها السياق. وقد عقد ابن الأنباري أبوابًا ذكر فيها أمثلة من المشترك اللفظي نحو "باب ما يذكر من أسماء الأعياد والأيام والغدوات والعشيات ويؤنث منهن"[٢] وباب "ما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ومعناه في ذلك مختلف"[٣].

٢- الألفاظ التي يمكن أن يتقيد المتكلم بجنس لفظها أو يحملها على معنى آخر يخالف جنسها[٤]. قال الفراء: ((واللسان يُذَكَّر، ورُبّما أُنِّث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة أو القصيدة))[٥]. وكذلك (الرُّوح) إذ تحمل على النفس مرة فتؤنث، وتحمل على روح الحي فتذكر[٦].

٣- الألفاظ التي يختلف جنسها بحسب اختلاف العلماء فيها، فالأصمعي يُذَكِّر العُنُق، وأبو زيد يُجَوِّز فيها التذكير والتأنيث، وقد يجوّز العالم في لفظة واحدة الجنسين مثل الذراع عند أبي زيد الأنصاري(٧).

٤- الألفاظ التي يختلف جنسها بحسب لغات العرب فيها، مثل الأضحى فهي مؤنث في لغة تميم ومذكر في لغة قيس[١].

---

[١] انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها.

[٢] في ص٢٦٢-٢٧٢ من كتابه "المذكر والمؤنث".

[٣] نفسه ص٢٧٣-٢٨٥.

[٤] لمزيد من الأمثلة انظر في: ابن الأنباري. المذكر والمؤنث. ص٢٦٢-٢٧٢، ص٥١١، ٥١٤.

[٥] الفراء. المذكر والمؤنث. ص٦٤.

[٦] انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها.

[٧] نفسه. وثمة أمثلة أخرى من خلاف العلماء في "باب ما يذكر من الإنسان وما يؤنث" في "المذكر والمؤنث" لابن الأنباري ص٣٨٣-٤٠٩.

٥- الألفاظ التي يختلف جنسها بحسب القراءات القرآنية، فقد قرأ عبدالله بن مسعود: {قُلْ هذا سبيلي}(٢) وقرأ الآخرون {قل هذه سبيلي}(٣).

٦- أوزان جعلها العرب صالحة للمذكر والمؤنث؛ لكن اشترطوا فيها شروطًا، ثم شذت بعض الألفاظ عن هذه الشروط، كقولهم (كف خضيب) وأمثاله فإنه لا تلحقه الهاء؛ لأنه مصروف عن (مخضوبة). ويشترط هنا ذكر الأنثى الموصوفة فإذا قلت (مررت بقتيل) وأنت تعني (قتيلة) وجب أن تقول (مررتُ بقتيلة)، ولذا قالوا (النطيحة) و(فريسة الأسد) و(أكيلة السَّبُع) و(يمرق السهمُ من الرَّمِيَّة) ونحوها(٤). وذكر ابن الأنباري(٥) أربع حالات للنعوت التي تصلح للمذكر والمؤنث هي:

ا-أن يكون النعت مبنيًّا على الفعل، لكن تنفرد به الأنثى، فلا تدخله الهاء نحو حائض. ويعني بقوله "مبنيًّا" أي سائرًا على القياس المطرد في بابه.

ب- أن يكون النعت غير مبني على الفعل فلا تدخله الهاء، نحو: صَبُور، ألا ترى أنه لو بني على الفعل لقيل فيه: رجل صابر، وامرأة صابرة. ومن هذا: امرأة مِعْطار ومِهْذار، ومِنْطِيق ومِعْطِير.

ت- أن يكون النعت مصروفًا من مفعول إلى فَعِيل فلا تدخله الهاء نحو (كفٌّ خَضِيب) ليكون فرقًا بينه وبين ما الفعلُ له نحو (كريمة).

---

(١) انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها. وهناك أمثلة أخرى في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥١٥ وفي "باب ما يذكر من الإنسان ويؤنث" ص٣٨٣، ٣٩٧، ٤٠٠-٤٠٩.

(٢) سورة يوسف: ١٠٨.

(٣) انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها.

(٤) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥٤.

(٥) في كتابه "المذكر والمؤنث" ص١١٩-١٢١.

ث- أن تنعت الاسم بالمصدر نحو (رجلٌ صَوْمٌ، وامرأةٌ صَوْمٌ)، وفِطْرٌ وعَدْلٌ ورِضًى.

ج- أسماء ترد على خلاف جنسها في شواهد غير موثوق بصحتها، وربما توهم بعضهم صحتها(١).

ح- أسماء تُحْمَل تارة على معنى مؤنث وتحمل تارة أخرى على معنى مذكر مثل (الرُّوح) إذ تحمل على النفس مرة فتؤنث، وتحمل على روح الحي فتذكر(٢).

الاستنتاج الثامن: أن العلماء غير متفقين على أصناف المذكر والمؤنث واصطلاحات كل قسم بسبب اختلاط زوايا النظر عندهم بعضِها ببعض:

ويمكننا لتجاوز هذا الإشكال أن نقتصر في تصنيف المذكر والمؤنث على زاويتين تجمع سائر الزوايا، ثم نطرح إشكالات فهم المذكر والمؤنث في كتب المتقدمين في هاتين الزاويتين:

الزاوية الأولى: تصنيف المذكر والمؤنث من حيث اطراد علة جنسه، أو عدم اطرادها:

تحدث الفراء عما يسير وفق القياس وعما يخرج عنه، فقال مثلًا: إن القياس أن يُفَرَّق بين الفعل المذكر (يعني: اسم الفاعل(٣) المذكر) والفعل المؤنث (يعني: اسم الفاعل المؤنث) بالهاء مثل جالس وجالسة؛ لكن خالفته أمور منها الوصف الذي لا حظّ للذكر فيه مثل (حائض)(٤). وهو هنا يسمي ما انتظم تذكيره أو تأنيثه واطردت

---

(١) انظر في كتاب المذكر والمؤنث للسجستاني "باب بيان ما اجْتُمِع عليه واختُلِف فيه من المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث". ص١٠٤ وما بعدها.

(٢) نفسه.

(٣) مصطلح (اسم الفاعل) سماه الكوفيون الفعل الدائم، وعَدُّوه قسماً ثالثاً للأفعال إذ قسموها إلى ماض ومستقبل -يشمل المضارع والأمر- وفعل دائم. انظر في: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص١٣٠-١٣٥، ٢٠٨؛ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة الثانية والسبعون؛ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الشَّرْجِيّ الزَّبِيديّ ص١٢٥؛ المدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٦٦؛ مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي ص٢٣٧-٢٤٣.

(٤) انظر في: الفراء. المذكر والمؤنث. ص٥٢.

أمثلته على نظام واحد- بالقياس. وحسب اصطلاح الفراء يمكن أن نقسم جنس اللفظ من حيث اطراد علته إلى:

١- جنس قياسي.

٢- جنس غير قياسي.

وورد عند أبي حاتم السجستاني مصطلح القياس في قوله: ((اعلم أن حرص العرب على بيان التأنيث حملهم على ترك القياس، فقالوا: ذهبت جاريتُك، وذهبت جاريتاك، والقياس فيهما: ذهب؛ بغير تاء، كما قالوا: قام أخواك، وقام إخوتُك؛ فأفردوا. علمًا أن المخاطب يفهم -إذا جيء بذكر الفاعلَيْنِ والفاعِلِين- كمِ العددُ))[١]. وورد مصطلح الشاذ في قوله: ((ومما شذّ: (ثلاثُ ذَوْدٍ)؛ لثلاث من النوق. و(أربعُ ذَوْدٍ)؛ لأربعٍ من الإبل. والقياس: أذْوادٌ))[٢]. وعلى هذا يمكن تقسيم اللفظ عنده حسب اطراد علة جنسه إلى قسمين:

١- قياسي.

٢- شاذ.

الزاوية الثانية: أقسام المذكر والمؤنث من حيث وجود قرينة على الجنس أو عدمها:

إن هذه الزاوية تُجَنِّبُنا الوقوع في إشكال الفصل بين تقسيم الجنس إلى حقيقي ومجازي وتقسيمه إلى لفظي ومعنوي، ويمكننا إدراك هذا بمناقشة ما ورد في مصادر المتقدمين الآتية:

قال الفراء: ((وإذا رأيت الاسم له نعت لا يقع إلا عليه، فإذا كان اسمه مذكَّرًا فهو مذكر، وإذا كان اسمُه مؤنثًا فهو مؤنث بعد أن يعرف كل واحد منهما بذلك

---

(١) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٤٥.

(٢) نفسه. ص٥٠.

النعت. من ذلك: (جارية خَوْدٌ) و(امرأةٌ ضِنَاكٌ) و(ناقةٌ سُرُحٌ)، هذه مذكرة في اللفظ، وهي من نعت الإناث خاصة، فإذا أفردتها فهي إناث؛ تقول: هذه خَوْد))[1]. ومعنى هذا يعني أنه يشير إلى أن لفظ (خَوْد) ليس له قرينة لفظية دالة على تأنيثه رغم أن المرء في الحقيقة الطبيعية يدرك أنه مؤنث لأنه نعت لا يقع إلا على الأنثى. ثم إنه وضع بابًا عنوانه "ومن المؤنث ما يروى رواية" وهو يعني أسماء لا قرينة لها لفظية ولا منطق لتأنيثها، وذكر منها العين والأُذُن والعُنُق والكَبِد والكَرِشَ[2]. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم جنس الأسماء في منطق الفراء من زاوية نظره إلى القرينة- إلى ستة أقسام:

١- مذكر في اللفظ (يخلو من قرائن التأنيث اللفظية)، مذكر في الحقيقة الطبيعية (ما له أنثى تلد أو تبيض)، مثاله: زيد.

٢- مذكر في اللفظ مؤنث في الحقيقة الطبيعية، مثاله هند.

٣- مذكر في اللفظ محايد في الحقيقة الطبيعية، مثاله المفتاح.

٤- مؤنث في اللفظ مؤنث في الحقيقة الطبيعية، مثاله فاطمة.

٥- مؤنث في اللفظ مذكر في الحقيقة الطبيعية، مثاله خليفة.

٦- مؤنث في اللفظ محايد في الحقيقة الطبيعية، مثاله: الطاولة.

أما أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) فتحدث عن قرائن التأنيث اللفظية قائلًا: ((وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصفات إحدى علامات التأنيث الثلاث: الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة؛ اللتين للتأنيث. وجعلوا في الأفعال التاء والنون ونحوهما للتأنيث مثل: قامت المرأة، والنساء يَقُمْنَ. وكذلك: هي تقوم، وقد انطلقْنَ))[3]. ثم جعل الشمس والريح والأرض

---

[1] نفسه. ص٩٦.

[2] نفسه. ص٦٤ وما بعدها.

[3] نفسه. ص٣٦.

((ما تأنيثه بغير علامة تأنيث))[1]. وفي باب عنوانه "هذا بابٌ من العدد يُحْمَل الكلام فيه على اللفظ مرة وعلى المعنى والأصل مرة" تحدث السجستاني عن إمكان أن نقول (ثلاث أنفس) حملًا على اللفظ، وأن نقول (ثلاثة أنفس) حملًا على معنى (ثلاثة رجال)[2]،

ويمكن أن نستنتج من كلام السجستاني الأمور الآتية:

١- أن المؤنث الذي تعارف أهل لغة على تأنيثه إما أن تلحقه قرينة تأنيث لفظية أو لا تلحقه، وقد ضرب هو مثالًا على الأول بالمرأة وعلى الآخر بالشمس.

٢- أنه يمكن التعامل مع المؤنث الذي تعارف أهل اللغة على تأنيثه تعاملين، أحدهما: أن يُحمل الكلام على لفظه أي ما تعارف عليه أهل اللغة فيعامل معاملة المؤنث. وثانيهما: يحمل الكلام على معنى آخر يقصده المتكلم يخالف جنس المؤنث الذي تعارف عليه أهل اللغة فيُذَكَّر.

٣- وعلى الأساسين السابقين يمكن أن نقسم المؤنث عند السجستاني إلى:

ا-مؤنث في اللفظ أي مؤنث تواضع أهل اللغة على تأنيثه بغض النظر عن كونه مؤنثًا في الحقيقة الطبيعية أو مؤنثًا في المجاز.

ب- مؤنث في المعنى أي مؤنث يخالف جنسه المذكر الذي تواضع عليه أهل اللغة. وهذا المؤنث يفتعله المتكلم.

وأما إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ) في "تدميث التذكير" فقد وصف المؤنث الذي يخلو من علامة التأنيث بالعاري، وقال إن علامة تأنيثه مقدرة[3]، وتحدث عن التأنيث اللفظي الذي يلحق بعض الأدوات مثل (رُبَّتَ، ثُمَّتَ) وبعض أسماء الأفعال مثل

---

[1] نفسه. ص٤١.

[2] نفسه. ص٦٢ وما بعدها.

[3] الجعبري. تدميث التذكير. ص٣٨-٣٩.

(هيهات)[1]. وفي موضع آخر قسّم المؤنث إلى حقيقي ومجازي، فالحقيقي ما له ذَكَر، والمجازي ما علامة تأنيثه تاء ملفوظة أو مقدرة قد تخفى على بعضهم. وتطرق إلى وظيفة علامة التأنيث في القِسْمَيْنِ فقال إن وظيفتها في المؤنث الحقيقي التفريق بين المذكر والمؤنث [مثل كاتبة] أو مجرد تأنيث اللفظ [مثل تأنيث فاطمة]. وأما وظيفتها في المؤنث المجازي فمجرد تأنيث اللفظ[2].

ويمكننا أن نستنبط من كلام الجعبري أنه يفرق بين أن ننظر من زاوية القرينة اللفظية التي يحملها المؤنث، أو ننظر من زاوية حقيقة تأنيث الاسم في الطبيعية والواقع، وعلى هذا الأساس فلا تعارض بين الزاويتين، وينتج من هذا أننا يمكن أن نقسم المؤنث على النحو الآتي:

١- مؤنث حقيقي له نوعان:

أ-مؤنث حقيقي لفظي تلحقه قرينة تأنيث لفظية مثل المرأة.

ب- مؤنث حقيقي عارٍ لا تلحقه قرينة تأنيث لفظية مثل البِرْذَوْن.

٢- مؤنث مجازي له نوعان:

أ-مؤنث مجازي لفظي تلحقه قرينة تأنيث لفظية مثل المكتبة.

ب- مؤنث مجازي عارٍ لا تلحقه قرينة تأنيث لفظية مثل الشمس.

كما أننا يمكن أن نقلب الصورة فنقسم المؤنث حسب نظرة الجعبري إلى:

١- مؤنث لفظي له نوعان:

أ-حقيقي.

ب- مجازي.

٢- مؤنث عارٍ له نوعان:

أ-حقيقي.

---

[1] نفسه. ص٧٤ وما بعدها.

[2] نفسه. ص٤٠-٤١.

ب- مجازي.

أما أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في "الكليات" فقد كان تنظيره مفصّلًا نعرضه في النُّقول الآتية:

١- ((والمؤنث الحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة. وغير الحقيقي ما لم يكن كذلك؛ بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة وغيرها))[١].

٢- ((وكل أسماء الأجناس يجوز فيها التذكير حملًا على الجنس، والتأنيث حملًا على الجماعة نحو ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٢]... وكل اسم جمع لآدمي فإنه يذكر ويؤنث كـ(القوم) كما في قوله تعالى {وكذّبَ به قومُكَ}[٣]، وأما لغير الآدمي فلازم التأنيث. وكل شيء ليس فيه روح إن شئت فذكّر وإن شئت فأنّث))[٤].

٣- ((ولا يُقَدَّر من جملة علامات التأنيث إلا التاء لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظًا وتقدر معنى بخلاف الألف))[٥].

٤- ((وتأنيث الحروف إنما يُتَصَوَّر في حروف المباني والمعاني لا في لفظ الحروف. قيل: حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو (في) و(على) وأشباههما- مؤنثات سماعية. وقيل: تأنيث الحروف باعتبار تأويل اللفظة أو الكلمة))[٦].

٥- ((والتأنيث ثلاثة أقسام:

أ-لفظي ومعنوي معًا كالمرأة والناقة وحبلى وحمراء.

ب- ومعنوي فقط كهند وزينب.

---

[١] انظر في: الكفوي. الكليات.

[٢] سورة الحاقة: ٧.

[٣] سورة الأنعام: ٦٦.

[٤] الكفوي. الكليات. ص٨١٩.

[٥] نفسه. ص٨٢٠.

[٦] نفسه.

وهذان القسمان واجبا التأنيث في إرجاع الضمائر وإسناد الفعل.

ت- ولفظي فقط مثل كلمة وظلمة وحُمْرة وطلحة ورجل علامة... وهذا القسم يجوز فيه الوجهان باعتبار اللفظ والمعنى، ومن هذا القسم جميع المؤنثات السماعية مثل الشمس والنار والدار والنعل والعقرب وغيرها فإن تأنيثها باعتبار ألفاظها فقط دون معانيها))[1].

٦- ((وما لا يُعْرَف ذكوره من إناثه يُحْمَل على اللفظ. يقال للذكر والأنثى: هذا ابن عرس، وهذا ابن دأية. وفي الجمع: بنات عرس، وبنات دأية))[2].

ونستنتج من كلام أبي البقاء الكفوي الأمور الآتية:

١- المؤنث الحقيقي يُدْرك بالعقل لأن قرينته الفرج، والمؤنث المجازي اعتباطي لأنه ناشئ بالوضع واصطلاح أهل اللغة.

٢- مادامت هند وزينب في نظر أبي البقاء ليستا مؤنثًا لفظيًا، فهذا يعني أنه يخالف رأي السجستاني الذي يُفْهَم منه أن المؤنث اللفظي هو ما تواضع أهل اللغة على تأنيثه. وهذا يعني أن قرينة تأنيث هند وزينب عند أبي البقاء هي قرينة عقلية تقتضي اعتماد وجود الفرج، وكان المفترض أن يقتضي ذلك أن يكون مفهوم المؤنث المعنوي عنده مساويًا لمفهوم المؤنث الحقيقي؛ ولكنا وجدناه يقول إن تأنيث الشمس والنار والدار باعتبار ألفاظها، وهذا يعني أنها مؤنثة حسب العرف اللغوي واصطلاح أهل اللغة رغم عدم وجود قرينة لفظية عليها، وهكذا يكون المؤنث اللفظي عنده قد شمل نوعين:

ا-مؤنث لحقته قرينة لفظية سواء تواضع العرب على تأنيثه (مثل ظلمة)، أو لم يتواضعوا على تأنيثه (مثل طلحة).

---

[1] نفسه. ص٨٢٠.

[2] نفسه. ص٨٢١.

ب- مؤنث تواضع العرب على تأنيثه ولم تلحقه قرينة تأنيث لفظية (مثل الشمس)، وهذا النوع سماه: المؤنث السماعي.

وهذا التصنيف ليس دقيقًا لأنه يمنح بعض الأقسام زوايا عدة، ويحرم سائر الأقسام منها، وقد نتجت عنه الإشكالات الآتية:

١- إذا كان من المؤنث اللفظي ما لحقته قرينة لفظية سواء تواضع العرب على تأنيثه أو لم يتواضعوا فإن المرأة والناقة تدخلان في هذا القسم المعنون "بالمؤنث اللفظي فقط" رغم أنه جعلهما من قسم المؤنث اللفظي والمعنوي.

٢- إذا أردنا في قسم "المؤنث اللفظي فقط" أن نجمع بين طلحة وظلمة والشمس قلنا إن أبا البقاء أراد في هذا القسم ألا يكون الاسم مؤنثًا في الحقيقة الطبيعية، وهذا الحل يضعنا في إشكال آخر هو: ما جدوى تقييد هذا القسم بمعيار اللفظ مادمنا نقصد له معيارًا آخر؟

ومن هنا نرجع لنؤكد ما قلناه من أن إضافة المحقق طارق نجم لفظ "السماعية" إلى عنوان "القصيدة الموشحة في الأسماء المؤنثة"- لم تكن موفَّقًا. ذلك لأن مصطلح "المؤنث السماعي" بالمفهوم الذي عناه أبو البقاء الكفوي وطارق نجم لم يكن مصطلحًا قارًّا عند المتقدمين، ولا يتناسب ودقة التصنيف، ومن المقرر في علم المصطلح أن قَبُول أي مصطلح في أي مجال مختص لا بد أن يخضع للشروط الآتية[1]:

-أن يؤخذ المصطلح من نصوص مصادر في المجال المختص، ويُحَلَّل مفهومه وفق سياق هذه النصوص، وقد رأينا عند الفراء وأبي حاتم السجستاني أن المؤنث السماعي ما يقابل المؤنث القياسي، وأنه عند أبي البقاء الكفوي ما تجرد من قرينة التأنيث اللفظية وما لم يكن مؤنثًا في الحقيقة الطبيعية.

---

[1] انظر في: ماري: كلود لوم. علم المصطلح. ص٢٣، ٤٢، ٥٧، ٦١، ٧٥-٧٦، ٩١-٩٢.

-يتميز كل مصطلح من الآخر على المستوى الاستبدالي (العمودي) الذي يختبر المصطلحات المشتبه بعضُها ببعض في منزلة الاختبار، ثم على المستوى النظمي (الأفقي) الذي يضع كل مصطلح في سياقات مختلفة لينظر في نقاط الالتقاء والافتراق بينه وبين المصطلحات التي تشتبه به. وقد رأينا أن مصطلح "المؤنث السماعي" يجمع مفهومه بين مفهوم المؤنث اللفظي ومفهوم المؤنث المجازي، وهما مفهومان بينهما خصوص وعموم من وجه لأنهما يتقاطعان في أمور ويختلفان في أمور، فإذا كان بينهما افتراق لم يكن من المعقول أن يشملهما مصطلح واحد هو المؤنث السماعي.

-ينبغي أن يتميز المصطلح بتكراره وتردده في نصوص المصادر المختصة لكي يتبين أنه مصطلح قارّ، ومن الملحوظ أن مصطلح "المؤنث السماعي" بمفهومه عند أبي البقاء الكفوي لم يرد عند الفراء (ت٢٠٧هـ) في "المذكر والمؤنث"، ولا عند أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) في "المذكر والمؤنث"، ولا عند ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في "القصيدة الموشحة"، ولا عند إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ) في "تدميث التذكير".

المبحث الثالث: مقاربة ابن الحاجب في القصيدة الموشحة ومقابلتها بجهود بعض المحدثين:

صرّح ابن الحاجب بدافع تأليفها حين قال في البيت الأول:

"نفسي الفدا لسائل وافاني"[1]

ويبدو أن لهذا السائل مكانة عند ابن الحاجب حتى يفديه بنفسه، والحاجب هو مَن هو في جلال قدره.

وأما محتوى قصيدته فقد عبّر عنه بقوله:

---

[1] ابن الحاجب. القصيدة الموشحة. ص٦٩.

أسماءُ تأنيثٍ بغير علامةٍ هي يا فتى في عرفهم ضربانِ

وقد قسم موضوعها إلى قسمين:

١- قِسْم المؤنثات معنويًّا الواجبةِ التأنيث، التي عبر عنها بقوله في البيت الرابع:

أمّا التي لا بُدَّ من تأنيثها ستون منها العينُ والأُذْنانِ[1]

والأسماء الستون التي أوردها هي: العين، الأذن، النفس، الدار، الدلو، السن، الكتف، جهنم، السعير، العقرب، الأرض، الأسْت، العَضُد، الجحيم، النار، العصا، الريح، اللظى، اليد، الغول، الفردوس، الفُلْك، عَروض الشعر، الذراع، الثعلب، الملح، الفأس، الورك، القوس، المنجنيق، الأرنب، الخمر، البئر، الفَخِذ، الذهب، الفِهْر، الضَّرْب، عين الينبوع، درع الحديد، القدم، الكَبِد، الكَرِش، سَقَر، الحرب، النعل، الفرس، الكأس، الأفعى، الشمس، العَقِب، العنكبوت، الموسى، اليمين، إصبع الإنسان، الرِّجْل، السراويل، الشمال، الضَّبُع، الكف، الساق.

٢- قِسْم المؤنثات معنويًّا التي يجوز تذكيرها لكن تأنيثها أكثر، وهي التي قال عنها في البيت الثالث:

قد كان منها مـــا يؤنَّثُ هو فيه خيرٌ باختلافِ معانِ

ثم قال عنها في البيت الثامن عشر:

أما الذي قد كنتَ فيه مخيَّرًا هو كان سَبْعَةَ عَشْرَ للتبيانِ

لكنه لم يذكر كل الأسماء السبعةَ عَشَرَ بل ذكر منها خمسة عشر، وأما الاسمان المتبقيان فعبّر عنهما بقوله "أسماء السبيل" فلعله قصد: الطريق والصراط.

والكلمات الخَمْس عشرة هي: السُّلَّم (أو السِّلَّم)، المسك، القِدْر، الحال، الليث، الطريق، السُّرَى، العُنُق، واللسان، السبيل، الضحى، السلاح، القفا، السِّكِّين، السلطان.

---

[1] نفسه. ص٦٩.

ويمكننا أن نسلط الضوء على خمس ملحوظات:

١- تعمد ابن الحاجب أن يحصر كل قسم من قِسْمَي المؤنث معنويًّا في عدد يَذْكُره في القصيدة، فالقسم الأول من وجهة نظره ستون مؤنثًا، والقسم الثاني سبعة عشر مؤنثًا. فلم يكتفِ بعرض الأسماء ليترك للقارئ حرية جمعها؛ بل جمعها وذكر له عددها، وهذا له مغزيان:

ا-**الأول:** أن ابن الحاجب يرى أنه لا توجد أسماء مؤنثة معنويًّا غير ما ذكره.

ب- **الثاني:** أنه أراد بحصر عددها تهوين شذوذها عن الأسماء المؤنثة لفظيًّا.

٢- لم يشر ابن الحاجب إلى إمكان أن يكون هناك مؤنثات تأنيثًا معنويًّا لم يذكرها في كلا القسمين، مما يؤكد افتراضه عدم وجود مؤنثات أخرى سقطت عنه سهوًا.

٣- سَمّى ابن الحاجب عمله بالقصيدة ولم يسمه بالمنظومة، واختار بحر الكامل لإيقاع قصيدته، ولم يختر بحر الرجز الذي تسير على إيقاعه معظم المنظومات، وجعل قافيته موحدة فلم يختر نظام التصريع الذي تسلكه المنظومات. وكأنه بذلك يشير إلى عنايته بأن تكون منظومته سلسة مستملحَة فيسهل حفظها على من أراد تعلم الأسماء المؤنثة معنويًّا، وفي هذا غاية تربوية.

٤- لم تكن منظومته طويلة؛ بل كانت في ثلاثة وعشرين بيتًا فقط، فقد صب اهتمامه على حصر الأسماء المؤنثة معنويًّا ولم يَعْنِهِ أن يناقش قضايا التأنيث ومسائله كما فعل إبراهيم الْجَعْبَرِيّ من بعده في قصيدته "تدميث التذكير في التأنيث والتذكير" حيث عرض اثنتين وسبعين قضية ومسألة تتعلق بالتأنيث في مائتين واثنين وسبعين بيتًا. وفي عمل ابن الحاجب تسهيل تربوي آخر لجمع الأسماء المؤنثة معنويًّا في مساحة نصية صغيرة.

٥- لا يتطرق ابن الحاجب إلى أي مصادر نقل عنها شيئًا من مباحث المؤنث معنويًا، وكأنه أنشأ هذا البحث إنشاء، ولعل هذا ما جعله يفخر بقصيدته في آخر بيت إذ يقول:

وقصيدتي تبقى وإني أكتسي ثوبَ الفناءِ وكلَّ شيءٍ فانِ

وتلك الملحوظات الخمس تقودنا إلى القول بأن حصر الأسماء المؤنثة تأنيثًا معنويًا في سبعة وسبعين اسمًا قادر -من وجهة نظر ابن الحاجب- على إراحة بال المتعلمين من شر الأسماء المؤنثة معنويًا التي لا قرينة تأنيثٍ لها، ولعلها خدمة جليلة تصور ابن الحاجب أن يقدمها لهم في قصيدة مُطْرِبة لا تتجاوز ثلاثة وعشرين بيتًا.

وإذا كان زمان ابن الحاجب لم يشهد ثورة التقانة الحاسوبية الحديثة ليؤملنا بإمكان حَوْسَبة مشروعه وجعل الحاسوب قادرًا على التمييز بين المؤنث والمذكر في العربية فإن بعض الباحثين المحدثين قد تبنّى هذا الاعتقاد، ولعل أبرزهم عصام نورالدين الذي خصص كتابين لمحاولة إثبات أن المؤنث في العربية يمكن أن يُمَيَّز بعلامة تمييز، أما كتابه الأول "المصطلح الصرفي: مميزات التذكير والتأنيث" فيقول عنه إنه توصل فيه إلى أن تاء التأنيث هي مُمَيِّز التأنيث الأكثر انتشارًا، ولذا فهي المميز القياسي، وأن ما عداه يسمع ولا يقاس عليه، فالتاء تؤنِّث لغويًا الأسماء التي تتصل بها، وأما ما لم تتصل به فهو من الأسماء المذكرة لغويًا، ويقول أيضًا إنه ذكر في هذا الكتاب أن مميز التاء استعمل في كلمات اللغة لتمييز المؤنث من المذكر دون النظر إلى وزن الكلمة ولا معناها ولا اختصاصها بالأنثى أو الذكر[1].

وأما كتابه الآخر الأبرز "مصطلح التذكير والتأنيث: المذكر والمؤنث الحقيقيان" فيقول فيه إنه نقّب أمّات الكتب اللغوية والمعجمات والدواوين ولغات العرب ليفصّل ما

[1] نورالدين. مصطلح التذكير والتأنيث. ص٥-٦.

توصل إليه في كتابه السابق؛ فيكون حكمُه علميًّا ونهائيًّا[1]. وقد توجه المسار التاريخي لبحثه إلى الخلاصات الآتية:

١- دخل مميز التأنيث على الاسم الذي كان يقع على المذكر والمؤنث؛ فأصبح بإمكان العربي التمييز بين الجنسين، فيقول امرأة إنسان وإنسانة؛ بعد أن كان بعض المتزمتين -على حدِّ قوله- يلزمون الناس بوجه واحد هو (إنسان).

٢- نُزِع مميز التأنيث من الأسماء التي تقع على المذكر والمؤنث مثل بقرة، فأصبح العربي يستطيع التمييز بين الجنسين بعد إسقاط التاء.

٣- كانت بعض الأسماء مختصة بالمذكر مثل (رجل)، وبعضها مختصة بالمؤنث مثل (امرأة)، فدخلت التاء على المختصة بالمذكر (رجلة)، ونُزِعَت من المختصة بالمؤنث (امرؤ)، وذلك لتحقيق إمكان مجيء الصيغتين للجنسين. وهذه مرحلة التزاوج بين المنهجين السابقين.

٤- دخل مميز التأنيث على أسماء ذَكَرُوا أنها تستغني عنه لقيام معنى التأنيث فيها، وهذا الدخول كان ظاهريًّا مثل (نوّارة)، أو مقدرًا مثل (سعاد).

٥- دخل مميز التأنيث على صفات مختصة بالأنثى نحو حائض كان بعض اللغويين يحرمون دخوله عليها.

وقاده ذلك المسار التاريخي إلى القول: إن مميز التاء قد استعمل في كلمات اللغة لتمييز المؤنث من المذكر دون اعتبار وزنها أو معناها أو اختصاصها بالأنثى دون الذكر، وأن هذا يدفعنا إلى النتائج الآتية[2]:

١) كل كلمة دخلها مميز التأنيث هي مؤنثة لغويًّا.

٢) كل كلمة لم يدخلها مميز التأنيث هي مذكرة لغويًّا. أما ما سمع فيه التأنيث فيحفظ ولا يقاس عليه.

---

[1] نفسه. ص٦.

[2] نفسه. ص٢٠٤-٢٠٥.

٣) كل مؤنث حقيقي هو مؤنث لغوي (مقعّد).

٤) يجوز إدخال مميز التأنيث على الصيغ التي قال النحاة إن التاء لا تدخلها إذا كانت مختصة بالأنثى.

ويقول في الأخير: هذا الرأي الذي توصلت إليه ليس هيّنًا لأنه يحل مشكلة لازمت العربية والناطقين بها، وأصبح بالإمكان الآن إدخال مصطلح التذكير والتأنيث في الحاسوب[1].

ويمكننا أن نعلق على هذه المحاولة بما سنورده في المبحث التالي من الإشكالات التي تعترضها.

المبحث الرابع: الإشكالات التي تعترض مقاربة ابن الحاجب ومن سار على خُطاه:

إن الحاسوب محتاج إلى خطوتين للتعامل مع المؤنث:

الخطوة الأولى: اكتشاف المؤنث في السياق وتمييزه من المذكر.

الخطوة الثانية: منح هذا المؤنث امتيازاته وتطبيق قواعده والخيارات المتاحة له على أفعاله وضمائره ونُعُوته وكل ما يعود عليه.

ولكن في اللغة العربية إشكالات تقف أمام الخطوتين السابقتين، وقد صنّفنا هذه الإشكالات صنفين:

الصنف الأول: إشكالات يعسر تجاوزها:

هي إما أن تكون إشكالات تطرد في بابها فيقاس عليها أمثلة الباب، أو إشكالات تتعلق بخَيَارات المتكلمين التي أتاحتها لغتُهم لهم، أو إشكالات تتعلق بالقرائن

---

[1] نفسه. ص٢٠٥.

المعنوية للمؤنث التي يصعب على الحاسوب فهمها. ونعرض إشكالات هذا الصنف الأول فيما يلي:

الإشكال الأول: جموع التكسير:

جُلّ الأسماء التي ذكر ابن الحاجب أنها واجبة التأنيث هي أسماء مفردة تُجْمَع جمع تكسير، وهذا يفتح بابًا للسؤال عن سبب صمته عن سائر جموع التكسير، والمعلوم أن جموع التكسير يَغْلب عليها التأنيث المعنوي على اختلاف أوزانها، ونمثل لها بالأقلام، والمذاهب، والعيون، والكُتُب، والصِّعَاب. فإن قيل إنه لم يتطرق إليها لأن أغلبها مؤنث معنوي لا إشكال فيه، وإنه لم يكن غافلًا عنها بل استفتح منظومته بجعل أحد جموع التكسير في القافية إذ قال:

نفسي الفِدا لسائل وافاني بمسائل فاحت كروضِ جِنانِ

فإننا مع ذلك نقول إنه كان ينبغي له التنبيه على أن الغالب في جمع التكسير التأنيث؛ لأن ثمة أسماء وصفات من جموع التكسير ليست مؤنثة، وهي الأسماء والصفات التي تخص جمع العاقل مثل الأقوام والرجال والأصدقاء والأحباب ونحوها.

والإشكال في جموع التكسير أنها أوزان يقاس عليها، ولا يمكن حصرها؛ لأن كل كلمة جديدة تدخل العربية على وزن من أوزان جموع التكسير تحتاج إلى أن تُدْرَج تحت قائمة الأمثلة التي على وزنها، وهي عملية تحتاج إلى متابعة مستمرة. ومثالها الْمَرَاوِح، والْغُدَد، والأسْلاك، والسِّلال، والكوابح...

الإشكال الثاني: الأوصاف التي تصلح للمذكر والمؤنث:

ذكرنا سالفًا أن المؤنث من حيث اطراد علة تأنيثه ينقسم إلى مؤنث قياسي تطرد علة تأنيثه في بابه، ومؤنث سماعي يحفظ ولا يقاس عليه، ويهمنا أن نطرح هذا

لنعرب عن إشكال كبير تواجهه حوسبة الأسماء المؤنثة هو الأوصاف القياسية التي تصلح للمذكر والمؤنث، وتَذْكُرُها كثير من كتب النحو والصرف[1]، مثل:

١- فَعِيل بمعنى مفعول مثل: قَتِيل.

٢- مِفْعَل مثل: مِغْشَم.

٣- فَعُول بمعنى فاعل للمبالغة مثل: صَبُور.

٤- فَعّالة للمبالغة مثل: نَسّابة.

٥- فَعُولة للمبالغة مثل: فَرُوْقة.

٦- فُعَلَة للمبالغة مثل: ضُحَلَة.

٧- مِفْعالة للمبالغة مثل: مِحْذامة.

٨- مِفْعال للمبالغة مثل: مِسْقام.

٩- مِفْعِيل للمبالغة مثل مِعْطِير.

فهذه الأوزان تفتح بابًا مقيسًا لكل الأوصاف التي تأتي على زِنَتِها، ولبعضها ضوابط كما هي حال وزن فَعِيل بمعنى مفعول إذ يشترط فيه أن يتقدمه الموصوف وإلا قيل (مررتُ بقتيلتهم). وكذلك إذا خرج من الصفة إلى الاسم جاز إلحاق التاء به: ذَبِيحة ولَقِيطة[2]. وأنا هنا أقتصر على الأوصاف القياسية وأتجنب الأوصاف غير المطردة مثل "راوِيَة"[3] الدال على المبالغة وهو للمذكر والمؤنث أيضًا. ورغم استبعادنا لما لم يطرد فإن بعضه بلغ من الكثرة إلى الحد الذي جعل ابن الأنباري

---

[1] منها: المذكر والمؤنث للسجستاني ص٣٨؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١١٩-١٢١، ١٣٠-١٧١؛ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٢٤٩؛ وتدميث التذكير للجعبري ص٥٧، وشرح المراح في التصريف للعيني ص١٢١-١٢٦.

[2] انظر: العيني. شرح المراح للعيني. ص١٢٢.

[3] ذكره المصدر نفسه ص١٢٤.

يعقد له "باب ما تدخله علامة التأنيث وما لا تدخله من النعوت التي جاءت على مثال فاعل"[١].

ومن الملحوظ أن ما أدخلت عليه العرب تاء التأنيث من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنه لم يطرد بل جاء في بعض لهجات العرب، أو ورد في كلمات محدودة، ومَن يذكره من المصنِّفين يُنَبِّه على ذلك، ومنهم السجستاني حينما قال: ((ويقال: رجُلٌ فَرُوقة ومَلُولة وصَرورة. وقد يقال: صارورة وصارُورِيّ. وقد قالوا: فَرُوق ومَلُولٌ، ولم أسمع بصَرُور. ويقال: رجل كَذُوبة وكَذُوب. ويقال للمرأة مثل ما يقال للرجل سواءً: فَرُوق وفَرُوقة، ومَلُولة ومَلُول، ونحو هذا. وأكثر ما يكون فَعُول للمؤنث بغير هاء، كما يكون للمذكر في الصفات نحو: عَجُوز، وامرأة وَدُود ووَلُود، وكل شيء معناه فاعلة))[٢]. وقال أيضًا: ((الرجل والمرأة زوجان. وكل واحد منهما زوج... وأهل نجد يقولون (زوجة) للمرأة. وأهل مكة والمدينة يتكلمون بذلك))[٣].

الإشكال الثالث: دخول قرائن التأنيث اللفظية على غير المؤنث:

تدخل قرائن التأنيث اللفظية على غير المؤنث دخولًا قياسيًّا تارة ودخولًا سماعيًّا تارة أخرى، وذلك في الحالات الآتية:

١- تدخل تاء التأنيث على الأوصاف للمبالغة مثل نسّابة، علامة، راوية، فَرُوقة، مَلُولة. وللدلالة على النسب مثل المهالبة والأشاعثة، وللتعويض مثل الجحاجحة والفرازنة، وللدلالة على الجماعة مثل البصرية والكوفية والمروانية[٤].

---

[١] ص١٣٠-١٧١.

[٢] انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٣٨.

[٣] نفسه. ص١٦٥.

[٤] الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب. ص٢٤٩.

كما تدخل على أسماء الفاعلين المنقوصة في حال جمعها مثل الْهُدَاة والرُّماة والوُعَاة والقُضَاة.

٢- تدخل الألف المقصورة على بعض الأسماء للدلالة على الجمع مثل الأسرى والجرحى، أو المصادر مثل الذكرى، أو صفة الرجُل مثل الكَيِصَى الذي يأكل وحده[١].

٣- تدخل الألف الممدودة على الجمع مثل الأصدقاء والكرماء(٢).

٤- تدخل الألف والتاء على مصادر الأفعال التي لامها تاء نحو الفَوَات، والثَّبَات، والْمَمَات، والشَّتَات، والسَّبَات، والإثبات، والإخبات، والإنصات.

٥- استمرار الناس منذ القديم إلى يومنا في تسمية كثير من أعلام الذكور بأسماء مختومة بقرينة من قرائن التأنيث اللفظية، ويكفي أن نفتح كتاب الاشتقاق لابن دريد لنجد الوَفْرة الوافرة من هؤلاء الأعلام، فمنهم: عَطِيَّة بن الحارث[٣]، وأوْسَلَةُ بن الْخَيَار[٤]، وحُمْرة ذو الْمِشْعار[٥]، وأعْشَى هَمْدان[٦]، ومُزَيْقِياء بن عامر[٧]، وجَبَلة بن الحارث[٨]، وحَيًّا بن عادِيَاء بن رفاعة[٩]،وحارثة بن ثعلبة[١٠]،

---

[١] نفسه. ص٢٥١.

[٢] نفسه.

[٣] ابن دريد. الاشتقاق. ص٤١٨.

[٤] نفسه. ص٤١٩.

[٥] نفسه. ص٤٢١.

[٦] نفسه. ص٤٢٣.

[٧] نفسه. ص٤٣٤.

[٨] نفسه. ص٤٣٦.

[٩] نفسه.

[١٠] نفسه. ص٤٣٧.

وجَحْجَبَى من بني كُلْفَة[1]، وزُغْبة بن زَعُوراء[2]، وغَفَلة بن عَوْسَجة[3]، والبَراء بن عِكْرِمة[4]، وعُرْوةُ بن جابر[5]، وربيعة بن زُبَيْد[6]، وهُبَيْرة الْمَكْشُوح[7]، وطُعْمة بن عُكَامة[8]، وخَيْشَنة بن جابر[9]، ومَحْمِيَة بن جَزْء[10]، وخَنْسَاء بن كعب[11].

الإشكال الرابع: تَقَلُّب بعض الأسماء بين التذكير والتأنيث:

كما نقّب عصام نورالدين في أمّات الكتب لمحاولة إثبات إمكان اعتماد تاء التأنيث قرينة لفظية قياسية للمؤنث؛ نقّب طارق نجم عبدالله في تحقيقه القصيدة الموشحة في شتى كتب التراث ليتدارك على ابن الحاجب تفصيلات تتعلق بالأسماء الستين التي قال إنه لابد من تأنيثها، وقد استعان المحقق طارق بالمصادر اللغوية المختلفة التي بحثت في هذه الأسماء ناقلة آراء المشهورين من النحاة واللغويين مثل سيبويه (ت١٨٠هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ) وأبي موسى الحامض (ت٣٠٥هـ) وأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٧هـ) والزجاجي (ت٣٣٧هـ) وابن فارس (ت٣٦٩هـ) وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ) والصيمري (تقريباً ٥٤١هـ) والجوهري (٤٥٣هـ) وابن سيده (٤٥٨هـ) وأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وابن عصفور (ت٦٦٣هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن منظور (٧١١هـ) والفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)

---

(1) نفسه. ص٤٤١.

(2) نفسه. ص٤٤٤.

(3) نفسه. ص٤٠٨.

(4) نفسه. ص٤٠٩.

(5) نفسه.

(6) نفسه. ص٤١٣.

(7) نفسه. ص٤١٤.

(8) نفسه. ص٤١٧.

(9) نفسه. ص٤١١.

(10) نفسه.

(11) نفسه. ص٤١٤.

والسيوطي (ت٩١١هـ)، ويمكن أن نصنف ما تضمنته تعقيبات المحقق طارق على ابن الحاجب على النحو الآتي:

١- بعض الأسماء من المشترَك اللفظي، فتكون مذكرة إذا عُنِيَ بها أحد معانيها المشترِكة، ومن ذلك العين إذا قصد بها عينُ الجيش[١]. ولكن ابن الحاجب اقتصر على العين المبصرة في البيت الرابع وعين الينبوع في البيت الثاني عشر. ومن المشترك اللفظي النفس فإنها تُذَكَّر إذا أريد بها الشخص فتجمع على ثلاثة أنفس أي أشخاص[٢]. ثم الرِّيح إذ تُذَكَّر إذا قُصِد بها الأرج والنَّشْر[٣]، والذهب إذا أردتَ به مكيال اليمن أو ما يصيب المرء من الحيرة فإنه يُذَكَّر[٤]، والقَدَم إذا قُصِد بهِ الرجل الشجاع[٥]، والشمس ضربٌ من الْحُلِيّ يُذَكَّر[٦].

٢- لا يتفق العلماء على وجوب تأنيث كل الأسماء الستين التي أوردها ابن الحاجب، بل يرون أن بعضها مما يُذَكَّر ويُؤَنَّث ولو لم يكن من المشترك اللفظي، ومن ذلك الدلو[٧]، والجحيم[٨]، والأسْت[٩]، والنار[١٠]، والذِّراع[١١]، والمِلْح[١٢]،

---

(١) ابن الحاجب. القصيدة الموشحة. حواشي المحقق طارق نجم عبدالله. ص٧٠.

(٢) نفسه. ص٧٢.

(٣) نفسه. ص٨١.

(٤) نفسه. ص٩٤.

(٥) نفسه. ص٩٧.

(٦) نفسه. ص١٠٣.

(٧) نفسه. ص٧٣.

(٨) نفسه. ص٧٥، ٧٩.

(٩) نفسه. ص٧٧.

(١٠) نفسه. ص٨٠.

(١١) نفسه. ص٨٦.

(١٢) نفسه. ص٨٨.

والْخَمْر[١]، والبئر[٢]، ودِرْع الحديد[٣]، والْحَرْب[٤]، والعَقِب[٥]، والْمُوس أو الْمُوسَى[٦]، والساق[٧].

٣- بعض تلك الأسماء الستين ألفاظ أطلقت على أسماء ذات جنس حقيقي؛ لكنها ألفاظ تقال للمذكر منها وللمؤنث، نحو العقرب والأرنب(٨)، والثعلب(٩)، والفَرَس(١٠)، والعنكبوت(١١)، والضَّبُع(١٢).

٤- بعض الأسماء الواجبة التأنيث التي ذكرها ابن الحاجب قد تعامل معاملة المذكر إذا حُمِلَتْ على معنى لفظ مذكر مثل الأرض حينما يحملها الشاعر على معنى البساط(١٣)، وكذلك الضَّرَب -وهو العسل الأبيض- قد يذكر إذا ذهبْتَ به مذهب العسل(١٤).

٥- تختلف القبائل العربية في نطق بعض تلك الأسماء، ومع اختلاف النطق يختلف الجنس، فبنو تميم يقولون "العُضُد" فيؤنثون، وغيرهم يقول "العَضُد" فَيُذَكِّر[١٥].

---

(١) نفسه. ص٩١-٩٢.
(٢) نفسه. ص٩٣.
(٣) نفسه. ص٩٦.
(٤) نفسه. ص٩٩.
(٥) نفسه. ص١٠٣.
(٦) نفسه. ص١٠٥.
(٧) نفسه. ص١١١.
(٨) نفسه. ص٧٦، ٩١.
(٩) نفسه. ص٨٨.
(١٠) نفسه. ص١٠١.
(١١) نفسه. ص١٠٤.
(١٢) نفسه. ص١٠٩.
(١٣) نفسه. ص٧٦.
(١٤) نفسه. ص٩٥.
(١٥) نفسه. ص٧٩.

٦- بعض تلك الأسماء مختلَفٌ في عُرُوبَتِها، فالفردوس اختلفوا فيها أرومية هي أم نبطية أم عربية؟ ولأجل عدم التثبت من أصلها وردت مذكرة ومؤنثة[١]. وكذلك السراويل زعموا أنها أعجمية معربة وأنها مفردة، واختلفوا في جنسها[٢].

٧- من العجيب أن يُلْزِم ابن الحاجب لفظةَ الفُلْك بالتأنيث، وقد وردت في القرآن مذكرة ومؤنثة دالة على المفرد تارة وعلى الجمع تارة أخرى[٣]، فتذكيرها وهي مفردة في قوله تعالى: {وترى الفُلْكَ مَوَاخِرَ فيه...}[٤]، وفي قوله عن سفينة نوح عليه السلام: {في الفُلْكِ الْمَشْحُونِ}، وتأنيثها وهي جمعُ قِلَّةٍ في قوله {...حتى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ...}[٥]، وتأنيثها وهي جمعُ كثرةٍ في قوله تعالى {وسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ في البحرِ بأمرِهِ...}[٦] وتأنيثها وهي مفردة في قوله تعالى لنبيه نوح عليه السلام: {فأوْحَيْنا إليهِ أنِ اصْنعِ الفُلْكِ بِأعْيُنِنا ووحْيِنا فإذا جاءَ أمرُنا وفارَ التَّنُّورُ فاسْلُكْ فيها مِن كُلٍّ زَوجَيْنِ اثنينِ وأهْلَكَ إلا مَن سَبَقَ عليه القولُ...}[٧].

الإشكال الخامس: الحمل على المعنى أو اللفظ:

يمكننا أن نصف إمكان المتكلم أن يحمل كلمة على معناها تارة وعلى لفظها تارة أخرى- أكبر مشكلة تواجه الحاسوب في التمييز بين المذكر والمؤنث، ذلك لأنه يفتح بابًا للمتكلمين بأن يتحدثوا عن المؤنث بالتذكير، ويتحدثوا عن المذكر بالتأنيث، وهو باب لا تحده قيود كثيرة إذ يكفي أن يكون بين لفظتين رابط معنوي وتكون إحداهما من المذكر والأخرى من المؤنث حتى يستعمل المتكلم إحداهما على خلاف

---

(١) نفسه. ص٨٣.

(٢) نفسه. ص١٠٧-١٠٨.

(٣) نفسه. ص٨٤-٨٥.

(٤) سورة النحل: ١٤.

(٥) سورة يونس: ٢٢.

(٦) سورة إبراهيم: ٣٢.

(٧) سورة "المؤمنون": ٢٧.

جنسها حملًا منه على معنى الأخرى. ولأهمية هذا الحمل وضع له أبو حاتم السجستاني بابين هما:

١- "باب من العدد يُحْمَل الكلام فيه على اللفظ مرة وعلى المعنى والأصل مرة": تقول ((هذه غَنَمٌ ذكور؛ لأن الغنم مؤنثة اللفظ، فحملت الكلام على قدر اللفظ))[١].

٢- "باب من الإضافة يُحْمل الكلام فيه على المضاف إليه لا على المضاف، وهو على المضاف أحسن وأكثر"، ومنه قوله تعالى: {فَظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين}، ((كأنه قال: فظلُّوا لها خاضعين، ولم يُذَكِّر الأعناق))[٢].

ولك أن تتخيل كيف يمكن للحاسوب أن يفرق بين رجل اسمه عَرَفات والموضع المقدس المعروف في مناسك الحج، قال سيبويه عن أستاذه الخليل بن أحمد: ((وقال في رجل اسمه (مُسْلِمات) أو (ضَرَبَات): هذا ضرباتٌ كما ترى، ومسلمات كما ترى، وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت))[٣]. واستفاض ابن الأنباري في تخيل حالات عدة من هذا النوع ومناقشة حكمها[٤].

الإشكال السادس: خصوصيات المؤنث:

راعت العربُ خصوصية الأنثى، فلم تر داعيًا إلى تأنيث أوصافها التي لا يشاركها فيها الذكور، قال السجستاني: ((فإذا كان نعتًا لا حظّ فيه للذكر لم تحتج فيه إلى الفصل، فحذفت الهاء ليكون اللفظ أقل وأخف. تقول: امرأة حائض؛ لأن الرجل لا يحيض))[٥].

ثم إن العرب راعت المؤنث عمومًا ففضّلت في فعله إذا فصل بينهما فاصل ألا تلحقه تاء التأنيث، يقول سيبويه: ((وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام

---

(١) السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٦٥.

(٢) نفسه. ص٢٢٤.

(٣) سيبويه. الكتاب. ج٣ ص٢٣٣.

(٤) انظر في كتابه المذكر والمؤنث ص١١٧-١٢٩.

(٥) انظر في: السجستاني. المذكر والمؤنث. ص٦٦.

فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضيَ فلانة))[1]. والمؤنث العاقل المفرد إذا باشر الفعل أُنِّثَ فعلُه إلا في الأفعال الجامدة: ((واعلم أن نِعْمَ تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نِعْمَتِ المرأة. وإن شئت قلت: نِعْمَ امرأة؛ كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذف في نِعْمَتْ أكثر))[2].

الصنف الثاني: إشكالات يمكن تجاوزها:

نعني بها إشكالات تتعلق بالنطق لا بالكتابة، أو تتعلق بشواذٍّ من الأسماء والحالات التي تحفظ ولا يقاس عليها، ونوجزها فيما يلي:

الإشكال الأول: الجمع المساوي (أو جمع التكسير المقدَّر):

بعض جموع التكسير لا فرق بينها وبين مفردها في الوزن، ولذا قال النحاة والصرفيون إن التغير الذي جرى في جمعها مقدر، ومن هذه الأسماء لفظ "الفُلْك" الذي يعني السفينة كما يعني السفن، وقد ذكره ابن الحاجب في القسم الواجب تأنيثه، وعلى الرغم من أن مفرده وجمعه متحدان في جنس التأنيث فإن للجمع ضمائر وخصائص يختص بها لا يتحملها المفرد؛ والسياق هو الذي يحدد عددها، فمثال مجيئها دالة على الجمع قوله تعالى: {هُوَ الذي يُسَيِّرُكم في البرِّ والبحرِ حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ بريحٍ طَيِّبةٍ وفَرِحوا بها جاءتْها رِيْحٌ عاصفٌ...} [يونس: ٢٢] إذ استعمل نون النسوة للسفن. ومثال مجيئها دالة على المفردة قوله تعالى لنبيه نوح عليه السلام:

﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

---

[1] سيبويه. الكتاب. ج٢ ص٣٨.

[2] نفسه. ج٢ ص١٧٨.

وعلى العموم فإن الأسماء المؤنثة معنويًّا التي ذكرها ابن الحاجب وينطبق لفظها على المفرد والجمع- على قسمين:

١- أسماء لها صور أخرى من جمع التكسير مثل الملح التي لها الأملاح، والخمر التي لها الْخُمُور.

٢- أسماء ليس لها صور أخرى من جمع التكسير مثل الفُلْك[1].

والأصل أن الأسماء التي تدل على السوائل أو ما يمكن أن يُذْرَى مثل الرمل والملح- هي أسماء تنطبق على القليل والكثير، فنحن نقول للماء ماء سواء كان قليلًا في كُوبٍ أو كثيرًا في نهر. ويسمى هذا النوع من الأسماء في الإنجليزية uncountable nouns أي الأسماء التي لا تُجْمَع، ومع هذا نجد أن العربية قد جمعتها فقالت: "مياه" و"أمواه"؛ مبالغة في كثرتها.

وهذا الإشكال يمكن حلُّه لأن هذا النوع من جموع التكسير قليل، وهو مسموع لا يقاس عليه، ويمكن للحاسوب أن يُغَذّى بإمكان ملاحظة ما يعود على هذا الاسم من ضمائر وعلامات تحدد عدده وكثرته أو قلته.

الإشكال الثاني: خصوصية بعض الأسماء المؤنثة التي لا تسير وفق قواعد سائر المؤنثات في التثنية والجمع:

فابن الحاجب ذكر من بين الأسماء المؤنثة "الأرض" و"جهنم" و"الجحيم"، فإذا قصدنا بهنّ العلَمَ علِمْنا أنهن لا يقبلن التثنية؛ إذ ليست الأرض إلا أرضًا واحدة، وليس ثمة جَحِيمانِ ولا جهنَّمات.

---

[1] لا يمكن أن يقال إن للفُلْكِ جمعًا هو الأفلاك؛ لأن الأفلاك جمع الفَلَك. ففي جمهرة اللغة لابن دريد "باب الفاء والكاف وما بعدهما من حروف" مادة (فلك): ((وجمع فَلَك: أفلاك)). وفي كتاب العين للخليل "باب الكاف واللام والفاء معهما" مادة (فلك): ((الفَلَك: دوران السماء... والفُلْك: السفينة، يذكر ويؤنث [وهي واحدة، وتكون جمعًا]. قال الله عز وجل: {جاءتها ريحٌ عاصف}. وقال: {فأنجيناه ومن معه في الفُلْكِ المشحون} أي المُوقَر المفروغ من جَهازه، والفُلْك: جماعة السفن [{حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بهم}])).

وتقول العرب "أَلْيَانِ" و"خُصْيانِ" تثنية للأَلية والْخُصْيةِ خلافًا لسائر المؤنثات اللفظية التي تحتفظ بالتاء في تثنيتها. وهذه شواذ تحفظ في الحاسوب ولا يقاس عليها[1].

ثم إن بعض الأسماء المؤنثة تكون تاء التأنيث فيها عوضًا عن حرف أصلي محذوف كما في "سَنَة" و"عِظَة"، فإذا جَمَعْتَ قلتَ: سَنَوَات وعِظَات؛ لأن التاء في سنة عوضُ اللام، والتاءَ في عِظَة عوض الفاء[2]. ويمكن تغذية الحاسوب بكل ما كان له أصل محذوف مُعَوَّض بتاء التأنيث لتنقاس عليه هذه الاستثناءات في الجمع.

الإشكال الثالث: خلاف العرب في أصل تاء التأنيث:

يذكر ابن جني في "سر صناعة الإعراب"[3] في (باب إبدال الهاء من التاء) أن التاء في مثل (جوزة) تبدل هاء في الوقف فتقول (جَوْزه)، وأن بعضهم يجريها في الوقف مجرى الوصل فيقول:

"اللهُ أنجاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ"

وأن قُطْرُبًا حكى عن طيء أنهم يقولون: ((كيف البنون والبناهْ؟ وكيف الإخوةُ والأَخَواهْ؟)).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل تاء التأنيث، فقال البصريون إن أصلها تاء لكنها تقلب هاء عند الوقف للتفرقة بين تاء الأسماء نحو (عَرَفَة) وتاء الأفعال نحو (عَرَفَتْ). وقال الكوفيون إن أصلها الهاء؛ لكنها تقلب تاء لأنك لو قلت: (رأيتُ شجرهًا) ووقفت فإنك تقف بالألف (شجرهَا) فتختلط بضمير المؤنث. واستدل الكوفيون بشاهد ضعيف هو (دَفْنُ البناه من الْمَكْرَماه)[4].

---

[1] الجعبري، تدميث التذكير، ص٥٦.

[2] نفسه. ص٥٦-٥٧.

[3] ابن جني. سر صناعة الإعراب. ج٢: ص٥٦٢-٥٦٣.

[4] الجعبري. تدميث التذكير. ص٥٠-٥٣.

وكل ذلك ليس مشكلًا على الحاسوب؛ لأنه مرتبط بالنطق لا بالكتابة، فالحاسوب يتلقى تاء التأنيث مكتوبة ويتعامل معها على أنها تاء، ويترك للقارئ حرية أن يقلبها هاء في الوقف أو يبقيها تاء.

الإشكال الرابع: اختلاف اللهجات العربية القديمة في تذكير بعض الألفاظ أو تأنيثها:

في دراسة أحمد الجندي للهجات العربية في التراث تحدث عن جنس بعض الأسماء في اللهجات العربية القديمة، وخلُصَ إلى ثلاث ملحوظات[1]:

الملحوظة الأولى: أن اللفظة الواحدة قد تختلف في جنسها باختلاف القبائل، وضرب أمثلة عدة منها الجنس الذي مُيِّز واحده بتاء -مثل التمر والتمرة والنخل والنخل- يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون وأهل نجد.

الملحوظة الثانية: أن اللفظة الواحدة قد يتطور جنسها في اللغة الواحدة، ومن هذا أن القِدْر صارت عند بعض قيس مذكرًا، وأن الهُدَى صار عند بعض بني أسد مؤنثًا.

الملحوظة الثالثة: أن بعض العلماء لم يُوَفَّق في الحكم على بعض الألفاظ إذ زعم أن اختلاف جنسها ناتج عن ضرورة الشعر، والحقيقة أنه ناتج عن اختلاف اللهجات العربية، ومن ذلك أن الفراء زعم أن السكين قد تؤنث في الشعر، والصواب أن غيره من العلماء ذكروا أنها من الكلمات التي قد تؤنث أو تذكر عند العرب.

ويمكن تجاوز هذا الإشكال الرابع بتغليب ما شاع في لهجات العرب في جنس الألفاظ.

المبحث الخامس: آراء ابن الحاجب في المؤنث من خلال أماليه:

---

[1] انظر في: الجندي. اللهجات العربية في التراث. ج٢: ص٦٢٥-٦٤٣.

شهرة ابن الحاجب بالكافية والشافية تضاهي شهرة ابن مالك بالألفية، ولا يُعقل أن يفوتَ ابنَ الحاجب أكثرُ تلك الإشكالات السابقة التي عرضناها، مما يؤكد أن لِمَا طرحه في قصيدته الموشحة غاية تربوية هي تيسير حفظ الأسماء المؤنثة معنويًّا الخالية من علامة تأنيث، ويمكننا أن نعرض حديثه في أماليه عن بعض تلك الإشكالات المتعلقة بالتأنيث فيما يلي:

١- قد تُجْري العرب اسم الجنس المؤنث على المذكر وإن كان حقيقيًّا، فقد أطلقت اسم البقرة والشاة والحمامة والدجاجة وأشباهها على الذكر والأنثى، وقد تفعل العكس فتُجْري اسم الجنس المذكر على المؤنث وإن كان حقيقيًّا، وفي هذه الحالات لا يُسْتَدل على الأنثى ولا على الذكر بما يجري من صفاتهما وضمائرهما؛ لأن العرب تراعي اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى، فيقولون: (ثلاثة أشخص) وإن كانت نساء، و(ثلاثُ أنفسٍ) وإن كانوا ذكورًا، وأوضح مثال على ذلك قوله تعالى {خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ واحدةٍ وخَلَقَ مِنها زوجَها}[1] والمراد آدمُ عليه السلام، فأنّث (واحدة)، وأتى بالضمير (منها) و(زوجها) مؤنثًا مراعاة لِلَفْظِ النفسِ، وقد جاء مذكرًا بعد تأنيثه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾[2] لأن السكون والغِشْيان من صفات الذكر. وأما قوله تعالى: {عَوَانٌ بين ذلك} فهو من صفاتِ النساء، وهي النَّصَف أو التي ولدت مرة بعد أخرى، فإذا أُجْري على البقرة دل على التأنيث فيها. ويمكن أن يقال إنه مجاز وقد يُجْرَى على البقرة الذكر، ويقوّي ذلك قولهم: (حَرْبٌ عَوَانٌ) و(حُرُوبٌ عُونٌ)؛ وإن لم يكن ثمة ولادةٌ أصلًا، ولا بُعْدَ في جَرْيِه على البقرة الذكر مع مشابهته للأنثى في الولادة[3].

---

[1] سورة النساء: ١.

[2] سورة الأعراف: ١٨٩.

[3] أمالي ابن الحاجب. ج٢: ص٨٥٨-٨٥٩.

٢- باب طَلْحَة وحمزة ونحوِهما من الأعلام يراعى فيه المدلول على المختار عند الأئمة، وإن كان كثير من الكوفيين يجوّز: (قالت طلحة) مراعاة للفظ، وإنما غرّهم من ذلك ما يجري في أسماء الأجناس [مثل البقرة]، والفرق بينهما أن العَلَم موضوع لمعيَّن متميز لا يحتمل غيره، على خلاف اسم الجنس الموضوع لواحد من الأمرين من غير تعيين في أصل وضعه. وأما البغلة فالظاهر أنها للأنثى، والبغل للذكر؛ كقولهم حمار وحمارة، وبِرْذَون وبرذونة، فإذا أُطْلِقَت البغلة كانت أنثى، وإذا ثبت إطلاقها على البغل -على بُعْدِ هذا الرأي- لم يقدح ذلك في وجود الذكر؛ لأن الإتيان بالتاء في هذا الباب للفرق بين المؤنث والمذكر، بخلاف (بقرة) فإن إلحاق التاء ثَمَّ للفرق بين الجنس والواحدة. وإذا ثبت أن البغلة مثل البقرة تطلق على الجنس لم يعد ممكنًا اعتماد علامات التأنيث دليلًا كافيًا على تأنيثها لأن العرب قد تراعي اللفظ أو المعنى؛ على خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة حين ذهب إلى أن النملة التي سألت سليمان عليه السلام كانت أنثى لأن القرآن قال: {قالت نملة}[١]، ولو كانت ذكرًا لقال: ((قال نملةٌ))[٢].

نتائج البحث:

١- تحققنا من عنوان "القصيدة الموشحة في الأسماء المؤنثة"، وذكرنا أن المحقق أضاف إليه كلمة "السماعية"، وهي إضافة لم تثبت في نسخ المخطوطة، فضلًا على أن مصطلح "الأسماء المؤنثة السماعية" لم نجد من يذكره سوى أبي البقاء العكبري، وهو مصطلح غير دقيق لأنه يجمع مفهومين لمصطلحين بينهما عموم وخصوص من وجه؛ كما أنه يلتبس بالمؤنث السماعي الذي يخالف المؤنث القياسي المطرد.

---

[١] سورة النمل: ١٨.

[٢] أمالي ابن الحاجب. ج٢: ص٨٦٠.

٢- مصطلح "المؤنث المعنوي" الذي أراد به النحاة أن يقابل مصطلح "المؤنث اللفظي" أحدث إشكالًا لأن أي معنى يحتاج إلى لفظ يحمله. وكان الأحرى أن يسموه المؤنث العاري من القرينة اللفظية. ومصطلح "المؤنث العاري" استعمله إبراهيم الجعبري في قصيدته "تدميث التذكير".

٣- لإمكان تصنيف المذكر والمؤنث تجاوزنا مصطلح علامة التأنيث، وفضّلنا مصطلح "قرينة التأنيث"، وجعلنا لقرينة الجنس أنواعًا تشمل:

أ-القرينة اللفظية الموجودة في الاسم المؤنث نفسه.

ب- القرينة اللفظية الموجودة في التركيب الدالة على وجود مؤنث في هذا التركيب.

ت- قرينة يُدْرِكها المرء بالتجربة في الحقيقة الطبيعية،

ث- قرينة يدركها العقل بالقياس، أو التقدير.

ج- قرينة يصنعها النحوي ليميز بها جنس الاسم.

٤- خلُصْنا إلى أن هناك ثلاثة مستويات أو مصادر يرجع إليها سبب نشأة جنس الألفاظ، هي: المستوى الحقيقي الطبيعي، والمستوى العُرْفي اللغوي، ومستوى اختيار المتكلم.

٥- نظرنا في الألفاظ التي تقع على الجنسين المذكر والمؤنث أو يُخْتَلف في جنسِها، فقسّمناها إلى حالتين: ألفاظ تظل صالحة للجنسين مطلقًا دون قيد، وألفاظ وقعت على الجنسين لسبب من سبعة أسباب.

٦- بسبب الخلط في أصناف المؤنث، وعدم اتفاق القدماء على هذه الأصناف ولا على مصطلحاتها- فضّلنا أن تُفْصَل كل زاوية عن غيرها، ذلك لأن الناظر من زاوية محددة تظهر له أصناف غير التي تظهر للناظر من زاوية أخر، فمن نظر من زاوية (هل توجد قرينة لفظية دالة على جنس الاسم؟) أمكنه أن يقسم المؤنث إلى

مؤنث لفظي ومؤنث عار، ومن نظر من زاوية (هل يظهر جنس الاسم في الحقيقة الطبيعية؟) أمكنه أن يقسم المؤنث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ومن نظر إلى مصدر التجنيس ومنشئه أمكنه أن يقول إن هذه الكلمة مؤنثة في العرف اللغوي المحفوظ عن العرب، أو مؤنثة في الحقيقة الطبيعية، أو مؤنثة باختيار المتكلم.

٧- رغم سعة علم ابن الحاجب بالمؤنث كما يظهر من كتبه وأماليه فإنه نظم القصيدة الموشحة معتقدًا قدرتها على إغناء المتعلم بتمييز المؤنث الذي لا يعرف في الحقيقة الطبيعية وليس له قرينة تعين على معرفة جنسها، وقد نحا منحاه عصام نورالدين؛ لكننا عرضنا في بحثنا كل الإشكالات التي تعترض محاولة حوسبة المؤنث في العربية، وقسّمناها إلى صنفين:

ا-إشكالات تطرد في بابها فيقاس عليها أمثلة الباب، أو إشكالات تتعلق بخَيَارات المتكلمين التي أتاحتها لغتُهم لهم، أو إشكالات تتعلق بالقرائن المعنوية للمؤنث التي يصعب على الحاسوب فهمها. فهذه إشكالات تتطلب تغذية مستمرة للحاسوب لتواكب كل تطور فيها، وتستوعبَ كل لفظة تضاف إلى قائمتها.

ب- إشكالات تتعلق بالنطق لا بالكتابة، أو تتعلق بشواذَّ من الأسماء والحالات التي تحفظ ولا يقاس عليها. وهذه إشكالات تحتاج من المحوسِبين أن يستقصوا ألفاظها ليغذوا الحاسوب بخياراتها الشاذة.

المصادر والمراجع:

١- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥١٣- ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت. ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢- ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ). المذكر والمؤنث. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث: وزارة الأوقاف المصرية. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣- الجندي: أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. الدار العربية للكتاب. ١٩٨٣. ج٢: ص٦٢٥-٦٤٣

٤- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٧هـ). سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. دار القلم: دمشق. ط٢: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٥- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ). أمالي ابن الحاجب. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل: بيروت، دار عمّار: عَمّان. ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٦- نفسه. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية، تحقيق: طارق نجم عبدالله. مكتبة المنار: الزرقاء بالأردن. ط١: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧- الحموي : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ). معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. دار الكتب العلمية:بيروت. ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٨- الزَّبيدي:: عبداللطيف بن أبي بكر الشَّرْجِيّ (ت٨٠٢هـ). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. تحقيق: طارق الجنابي. عالم الكتب؛ مكتبة النهضة العربية: بيروت. ط١: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩- الفراهيدي: الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي؛ إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال: بيروت. ط٣: د.ت.

١٠- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ). الاشتقاق. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. دار الجيل: بيروت. ط١: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١١- نفسه. جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي.دار العلم للملايين: بيروت. ط١: ١٩٨٧م.

١٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ). المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي بو ملحم. دار الهلال: بيروت. ط١: ١٩٩٣م.

١٣- السجستاني: أبو حاتم سهل بن محمد (ت٢٥٥هـ). المذكر والمؤنث. تحقيق: حاتم صالح الضامن. مطبوعات جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي؛ دار الفكر: دمشق؛ دار الفكر المعاصر: بيروت.

١٤- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ). الكتاب. تحقيق : عبد السلام محمد هارون. دار الجيل: بيروت. ١٩٦٦م.

١٥- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية: بيروت. د.ط: ١٩٦٤م.

١٦- الشاوي : أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد النايلي الجزائري (١٠٩٦هـ). ارتقاء السيادة في علم أصول النحو. تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي. دار الأنبار: بغداد. ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٧- شوقي ضيف. المدارس النحوية. دار المعارف: القاهرة. ط٣.

١٨- عصام نورالدين. مصطلح التذكير والتأنيث: المذكر والمؤنث الحقيقيان. الشركة العالمية للكتاب: بيروت. ط: ١٩٩٠.

١٩- العيني: محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ). شرح المراح في التصريف. تحقيق: عبدالستار جواد. مطبعة الرشيد: بغداد.

٢٠- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ). المذكر والمؤنث. تحقيق: رمضان عبدالتواب. دار التراث العربي: القاهرة. ط٢: ١٩٨٩م.

٢١- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ). الكليات. تحقيق: عدنان درويش وغيره. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط٢: ١٩٩٨م.

٢٢- الكندي: خالد بن سليمان بن مهنا. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث. ماجستير. جامعة السلطان قابوس. ٢٠٠١.

٢٣- نفسه. عبدالله بن أبي إسحاق واضع القياس النحوي. بحث في مجلة نزوى، (١٩٩٨)، (العدد ١٦). ص١١٩-١٢٦.

٢٤- ماري: كلود لوم. علم المصطلح: مبادئ وتقنيات. ترجمة: ريما بركة. المنظمة العربية للترجمة: بيروت. ط١: ٢٠١٢.

٢٥- مهدي المخزومي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. دار الرائد العربي: بيروت. ط٣: ١٩٨٦م.